مرصد الفضاء المدني

التقرير الاقليمي حول الفضاء المدني لعام 2022

الفضاء المدني في البلدان العربية:

مزيد من التشدّد والقمع، وتعزّز التلازم بين المدني والسياسي

تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

أديب نعمه
مستشار شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية

المحتويات

1.	**مقدّمة**	**4**
2.	**تطوّر أوضاع الفضاء المدني في البلدان العربية**	**5**
	السياق السابق	5
	الوضع الراهن	5
	ما الذي يقوله الناشطون؟	6
	الوسائل والذرائع المستخدمة في تقييد الفضاء المدني	8
	هل من نماذجٍ محدّدة؟	10
3.	**التقارير الوطنية**	**11**
	ملاحظة منهجية	11
	البحرين: التقييد المُتمادي في أشكاله القصوى، واحتمالات الاختراق	11
	تونس: المجتمع المدني من التشتّت الى التوحّد لمواجهة الحكم الفردي	14
	مصر: ارتباك يرخي قبضة السلطة مؤقتاً، وتفاوت رد الفعل المدني	19
	العراق: المجتمع المدني مقابل السلطة والميليشيات والطائفية في المجتمع والدولة	24
	فلسطين: مجتمع مدني في مواجهة احتلال وحكومتين وعسكرة المجتمع	31
	السودان: المجتمع المدني في قلب الصراع من أجل التغيير	37
4.	**خُلاصات عامة عن الفضاء المدني في البلدان العربية**	**42**

مقدمة

تعتبر وضعية الفضاء المدني، وهامش الحرّية في تأسيس وعمل منظّمات المجتمع المدني ومجمل الفاعلين المدنيين، من المعايير الأكثر أهمية للديمقراطية في البلدان العربية. وتتأتى هذه الأهمية الخاصة من كون الأنظمة العربية على تنوّعها لجهة الشكل والمؤسسات وآليّات العمل، تشترك في كونها نظم غنائمية (نيوباتريمونية) حيث هامش الديمقراطية والحرّيات محدود، وحيث الاعتراف بوجود مجتمع مدني يتمتّع باستقلالية نسبية ولكن محسوسة إزاء المجتمع السياسي وإزاء السوق وقواعدها، يتراوح بين اعتراف ضيّق أو شكليّ، وبين إنكار الحق في التشكّل المدني المستقل. أضف الى ذلك أن الطابع الغنائمي (النيوباترمونيالي) لا يقتصر على السلطة ومؤسّساتها، بل يمتد الى التشكّلات المجتمعية والثقافة السائدة. كما أن أيديولوجيات السلطة والتيارات السياسية المختلفة، تلتقي مواقفها لتشكّل معاً قيداً قوياً على حرّية التعبير والمعتقد والانتظام، وعلى فكرة المواطنة المدنية الحديثة.

لقد حرصت شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية (الشبكة) على إنشاء مرصد الفضاء المدني ومواكبة التطوّرات التي تلحق به بشكلٍ دوري، بمشاركةٍ فعّالة من المنظّمات الأعضاء وباحثين مستقلّين من مختلف الدول العربية. وتزداد أهمية هذا الرصد منذ الربيع العربي في موجته الأولى (2011) وما تلاه من تطوّرات جعلت من البلدان والمجتمعات العربية أشبه بمختبرٍ واقعي للتوجهات العالمية في التحوّل المجتمعي نحو الديمقراطية بكل تعرُّجاتها وإخفاقاته، وبمثابة اختبار لمسارات تطوّر المجتمع المدني وأدواره في هذا التحوّل وفي تعامل السلطات والمجتمع الدولي مع الفضاء المدني. تتجاوز أهمية الاستنتاجات والدروس المُستخلصة من تجارب بلدان المنطقة المستوى الوطني أو الإقليمي، الى المستوى العالمي والمعرفي، نظراً لما تختزنه هذه التجارب من غنى وتنوّع، وما تكشف عنه من مشتركات وقواعد تقترب من كونها قوانين ناظمة للعلاقة بين الأطراف الفاعلة، وللعلاقة بين المدني والسياسي في سياق التحوّلات العالمية والإقليمية على حدٍ سواء.

تقرير راصد الفضاء المدني الذي بين أيديكم والصادر مطلع 2023، يتضمّن ستّة تقارير وطنية من البلدان التالية: البحرين، مصر، تونس، العراق، فلسطين، والسودان. كما يتضمّن - كما هو عليه الأمر عادةً - تقريراً إقليمياً مُستخلصاً من التقارير الستّة، ومن التطوّرات الإجمالية التي عرفتها البلدان العربية بشكلٍ عام في الفترة الممتدّة بين تاريخ إصداره وبين تاريخ إصدار التقرير السابق (تكون إمّا سنة واحدة أو سنتين على الأكثر).

يتضمّن التقرير الإقليمي هذا ثلاثة أقسام كبرى. هي:

- أوّلاً، مقدّمة تحليلية عن التطوّرات الإجمالية لأوضاع الفضاء المدني في بلدان المنطقة العربية خلال السنة (أو السنتين) المنقضية،
- عرض مكثّف للتقارير الوطنية الستّة لهذا العام،
- خلاصات ودروس.

تطوّر أوضاع الفضاء المدني في البلدان العربية

السياق السابق

غطى التقرير السابق الفترة الزمنية 2020 - 2021 واحتلت فيه جائحة كوفيد 19 وأثرها على الفضاء المدني حيّزاً هامّاً. كما درس التقرير التطوّرات الهامّة خلال تلك الفترة، لاسيّما الموجة الثانية من ثورات الربيع العربي في كلٍّ من السودان ولبنان والعراق والجزائر، وما شكّلته من مساحة حرّية وفعالية للمجتمع المدني في هذه البلدان، إضافةً الى انتفاضة الشيخ جراح في فلسطين. كما تناول التقرير أيضاً مظاهر الارتداد سواء انقلاب الرئيس التونسي على الدستور والمؤسّسات في تموز/يوليو 2021، أوالانقلاب العسكري في السودان في تشرين الأول/اوكتوبر 2021. ولحظ الخفوت في الحراك الشعبي لا سيّما في كلٍّ من العراق ولبنان والجزائر، والظروف الصعبة التي تُحيط بعمل منظّمات المجتمع المدني في الدول العربية الأخرى.

شكّلت جائحة كوفيد 19 في حينه الذريعة ونقطة الانطلاق للهجوم المضاد على بعض التقدّم الحاصل في أوضاع المجتمع المدني بعد الربيع العربي، وذلك بهدف فرض المزيد من الرقابة والقيود على حرّية العمل والتنقّل. هذه القيود التي طالت المجتمع بأسره بذرائع صحّية، لا تزال قائمة رغم انحسار الجائحة. بدورها، شكّلت الأزمات السياسية والاقتصادية في معظم البلدان، الى جانب دواعي الحفاظ على الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتهديدات للأمن الوطني، الذرائع المشتركة بين غالبية الحكومات العربية من أجل الاستمرار في تقييد الفضاء المدني، لا بل للذهاب نحو خطواتٍ أكثر تشدّداً من السابق، سواء من خلال عودة قوانين الطوارئ أو الحكومات العسكرية، أو عبر استخدام قوى مجتمعية غير دولتية لمحاصرة المجتمع المدني والاستناد بشكلٍ أساسي الى أيديولوجيات محافظة دينية أو طائفيةً أو عشائرية لمواجهة هذا المجتمع والحدّ من أنشطته.

الوضع الراهن

خلال عام 2022 استمرت الاتجاهات التقييدية أو القمعية التي كان سائدة في السنتين السابقتين في تقييد وقمع المجتمع المدني. بل إن الاتجاه الغالب كان نحو المزيد من التشدّد، ولم يكن لانحسار جائحة كوفيد 19 أي آثار إيجابية فعلية على هذا الصعيد، سوى أن عادت حرّية التنقّل للمواطنين عموماً، وقلّت القيود على تنظيم الأنشطة والتحرّكات العامة، بينما استمرت القيود ذات الطابع السياسي أو القانوني أو التنظيمي التي لا علاقة لها بالوضع الصحّي. مع ذلك يمكن ملاحظة استمرار الاشتباك في الشارع في حالة السودان، وبعض الارتخاء في الخطاب السلطوي المتشدّد في مصر ناجم عن ارتباك موقفها بسبب الضغوط الخارجية والرغبة في تحسين صورتها قبيل انعقاد قمة المناخ في شرم الشيخ (2022) دون أن يكون له أثر إيجابي محسوس ومستمر على وضع المجتمع المدني. وبشكلٍ عام، اشتدّ التقييد والقمع في البلدان العربية، وخرجت مسارات التحوّل في معظم البلدان عن وجهتها الديمقراطية المفترضة، وانزلقت بشكلٍ أكثر وضوحاً نحو نمطٍ يقترب من نماذج الحكم الفردي أو العسكري أو الاستبدادي.

لقد واجهت معظم البلدان العربية (التي شملها البحث هذا العام كما غيرها من الدول الأخرى) أزمات متعدّدة، اتّخذ بعضها شكل أزمةٍ

شاملة وبالغة الخطورة (لبنان مثلاً الذي يعاني من تعطيل مؤسّسي وانهيار اقتصادي ومالي واجتماعي شامل). ومن هذا القبيل ما يحصل في تونس من أزمةٍ سياسية واقتصادية - اجتماعية؛ وفي مصر (تدهور سعر الصّرف وتضخّم حجم الدين العام)؛ والانقلاب العسكري وتعطيل المسار الانتقالي في السودان، واستمرار الحرب الشاملة في اليمن وفي سوريا وفي ليبيا؛ والأزمة السياسية والمؤسّسية المُستعصية في العراق؛ والتحدّيات الإضافية في الوضع الفلسطيني مع اتفاقيات أبراهام وتشكيل الحكومة الإسرائيلية الأكثر تطرّفاً منذ قيام دولة الاحتلال...إلخ. كما تلوح في الأفق عناصر أزمة ديونٍ جديدة وجولة جديدة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي؛ وصعوبات اقتصادية متزايدة بسبب استمرار أثار أزمة 2007/2008، وكوفيد 19؛ والغزو الروسي لأوكرانيا وتبعاته الاقتصادية. يضاف الى ذلك بعض التأثيرات الناجمة عن اتفاقات أبراهام والتطبيع مع دولة الاحتلال (ومن ضمنها اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل بوساطةٍ أميركية) وأثر ذلك على وضع المجتمع المدني في فلسطين، وفي الدول الموقّعة على هذه الاتفاقات.

نقطة أخيرة لا بد من لفت النظر اليها، وهي الحاجة الى **سدّ ثغرةٍ هامّة** في التقارير المتعلّقة بالفضاء المدني، وهي **رصد التطوّرات في دول الخليج على نحوٍ أكثر دقّة**، لا سيّما التطوّرات التي تحصل في المملكة العربية السعودية، والتي تتطلّب توقّفاً خاصّاً.

ما الذي يقوله الناشطون؟

في سياق دورة عنبتاوي[1]32- للعام 2022، وفي مرحلتها التحضيرية تحديداً، طُرح على المشاركين سؤال يطلب من كلّ مشارك أو مشاركة تحديد الأطراف التي تلعب الدور الأكثر أهمّية في تقييد الفضاء المدني/المجتمع المدني في بلده/ها، وتعريف أهم الأساليب والأدوات التي تستخدمها لهذه الغاية. شارك في الإجابة على هذا السؤال 105 مشاركين ومشاركات من 18 بلداً عربياً من أصل 22 (الدول غير المشاركة هي المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، والإمارات العربية المتّحدة، وجزر القمر)[2].

حدّد المشاركون في اجوبتهم أربعة أطراف (أو فئات من الأطراف) التي لها دور مؤثّر (سلبي غالباً) في الفضاء المدني، هي التالية:

1. **النظام - السلطة - الحكومة/الوزارات والأجهزة**...إلخ. تمثّل هذه الأطراف فئةً واحدة مع بعض التمايزات: يُقصد **بالنظام** طبيعته وفلسفته كأن يكون شمولياً (توتاليتارياً) أو ديكتاتورياً...إلخ، وفي هذه الحالة فهو لا يعترف أصلاً بفكرة المجتمع المدني (النظام الشمولي) أو لا يُسمح له بالتشكّل المستقل (النظام الديكتاتوري). أما الإشارة الى **السلطة والحكومة** في مفردتين فلأنّه توجد حالات تكون فيها السلطة خارج الحكومة (لبنان مثلاً)، كما أن **الوزارات والأجهزة أو القضاء** يمكن أن يكون لها ممارسات أكثر أو أقل تشدّداً من الخطاب الرئاسي أو الحكومي الرسمي.

2. **المجتمع - العشائر - المؤسّسات الدينية ورجال الدين**...إلخ. وتُجمّل عموماً تحت تسمية التأثير المجتمعي أو الفاعلين غير الدولتيين. وفي الغالبية الكبرى من الأمثلة التي وردت، يتكرّر دائماً دور الأيديولوجية والمؤسّسات الدينية ورجال الدين، كما يتكرّر غالباً أيضاً ذكر التشكيلات العشائرية (والعائلية) باعتبارهما الطرفين الأكثر تشدّداً وتقييداً للفضاء المدني. وتجدر الإشارة هنا الى نقطتين: الأولى هو التداخل بين الديني الصرف وبين الطائفي، إذ غالباً ما تكون المؤسّسة الدينية مختصّة بطائفةٍ أو مذهبٍ معين، وهو ما يؤدي الى تداخلٍ بين الديني (الذي يغلب عليه الطابع الأيديولوجي) وبين الطائفي الذي يكون

في هذه الحالة إما تخصيص للديني، أو يغلب عليه الطابع الوظيفي السياسي والمؤسّسي. أما النقطة الثانية فهي أن الضغط المجتمعي (الديني/الطائفي والعشائري) يركّز بشكلٍ خاص على الفكرة المدنية وفكرة المواطنة والحداثة من الناحية الفكرية، وعلى نشاط المجتمع المدني في كل ما يتّصل بالحرّيات الفردية وحقوق المرأة وكل ما يطال الأسرة والعلاقات العائلية من وجهة نظره.

3. **المانحون والأطراف الدولية.** وهذه الأطراف تلعب دوراً متفاوتاً بحسب البلدان إلّا أنها تشترك في عددٍ من النقاط:

- أنها تقدّم نفسها بصفتها شريكاً أو داعماً لمنظّمات المجتمع المدني، وداعماً للتعاون والشراكة المثلثة بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص؛
- أنها تقدّم الدعم المالي للمنظّمات المتعاونة معها، وغالباً ما يكون دعماً هاماً تتوقّف عليه قدرة المنظّمات الوطنية على تنفيذ مشاريعها وتدّخلاتها بنسبٍ متفاوتةٍ حسب البلدان؛
- أنها تشكّل ضغطاً على المنظّمات الوطنية يتراوح بين الضغط الناعم من خلال التأثير على فلسفة عملها وأجنداتها لتكون منسجمةً مع أولويات وأجندات الجهة المانحة أو اتباع إجراءات إدارية ورقابية مُصمّمة من قبل المانح وقد تكون معقّدة أحياناً؛ وبين المشروطية السياسية المباشرة تحت عنوان مكافحة الإرهاب مثلاً بما يؤدي الى وقف التمويل ما لم يتم الاستجابة لها، أو فرض أنشطة وأولويات بشكلٍ مباشر على عمل المنظّمات الوطنية؛

4. **مُعيقات ذاتية** تتعلّق بقدرات منظّمات المجتمع المدني وخُبراتها وتاريخها. وفي هذا المجال، فإن المساحة الفعلية للفضاء المدني لا تتوقف على الحدود المرسومة له والمفروضة عليه من قبل الأطراف الأخرى (لاسيما التي ذكرت أعلاه)، بل تتوقف أيضاً على حجمه وخبراته ومستوى التشبيك والفعالية والموارد الذاتية والدعم الشعبي الذي تتمتّع به منظّمات المجتمع المدني على تنوّعها (جمعيات، نقابات، حركات اجتماعية وشعبية....)، والتي تشارك في تحديد الحيّز الفعلي الذي يمكن أن يملأه ضمن الفضاء المُتاح نظرياً. أي أننا أمام **فضاء مدني ممكن، وفضاء مدني مُتحقّق** تساهم فيه القدرات الذاتية للمجتمع المدني نفسه، ومدى قدرته على توسيع الفضاء المتاح والتأثير إيجاباً في خصائصه. ومن العوامل السلبية في هذا المجال، هو تكاثر أعداد الجمعيات والنقابات التي تشكّلها السلطة تحت مسميات المجتمع المدني، أو المنظّمات المدنية التي تنشئها الأحزاب والتيارات السياسية المدنية أو الدينية أو القومية، والتي لا يكون لها هامش الاستقلالية النسبية الضرورية عن الحزب السياسي الذي أنشأها (أو يُسيطر عليها).

الوسائل والذرائع المستخدمة في تقييد الفضاء المدني

تتشابه الوسائل والذرائع المستخدمة من قبل الأطراف المُشار اليها، لاسيّما الحكومية والمجتمعية منها كما الجهات المانحة، مع تفاوتٍ في شدّة القمع ودرجة التضييق حسب كل بلد، إلا أن هناك اختلافات أكثر أهمية ذات طابعٍ نوعي حسب الطرف المعني حيث يلجأ كل طرفٍ (حكومي أو مجتمعي أو خارجي) الى وسائل محدّدة أكثر من غيره. لكن وبشكلٍ عام، تتشابه الوسائل والذرائع وتتكرر بشكلٍ كبيرٍ في معظم البلدان.

من **طرف النظام/السلطة/الحكومة وأجهزتها**، يتمّ اللجوء عموماً الى القوانين والتشريعات، وتطبيقها في الممارسة في عملية التضييق. فهناك مثلاً التضييق على التأسيس وتصعيب الشروط؛ ثم طلب الترخيص والإجازة المُسبقة للقيام بأنشطة أو تحركات في الشارع؛ وتقييد أو منع الحصول على مساعدات ودعمٍ مالي - لاسيّما الخارجي منه - دون موافقة مُسبقة من الحكومة لا تأتي غالباً. وتُفرض أحياناً تعقيدات في الإجراءات الإدارية بما في ذلك التعاملات المصرفية؛ أو في انعقاد الجمعيات العمومية وفرض الشروط على عضوية الهيئات الإدارية وصولاً الى التدخّل في العملية الانتخابية من قبل الوزارات أو الأجهزة الحكومية؛ ومنع الاجتماع والتواصل مع جهاتٍ خارجية ومنع السفر. كما يتمّ اللجوء الى تقييد حرّية الصحافة والتعبير، وتشديد الرقابة على الفضاء الإلكتروني وتعطيل حقّ الوصول الى المعلومات، وقد يصل الأمر في النُظُم المتشدّدة الى حدّ المنع المباشر وحلّ الجمعيات أو النقابات وفرض الملاحقة القضائية واعتقال النشطاء. وفي بعض **الحالات الخاصّة** (العراق واليمن مثلاً) ثمّة **تداخل شديد بين السلطة والحكومة وبين تشكيلات وتنظيمات مسلّحة غير نظامية** هي بمثابة سلطة أمرٍ واقع تكون أحياناً متواجدة ضمن المؤسّسات الحكومية. وفي هذه الحالة، فإن هذه التنظيمات المسلّحة - التي قد تكون من ضمن السلطة أو الحكومة - تقوم بممارسات أكثر عنفاً ودموية، وصولاً الى الخطف والقتل والتهجير وغير ذلك من أشكال الرهيب.

من خصائص التضييق المفروض على الفضاء المدني من مصدر مجتمعي **لا سيما من التكوينات العشائرية والدينية/الطائفية**، التركيز بشكلٍ خاص على نشاط منظّمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحرّيات الشخصية. ويُشكّل الضغط على المنظّمات النسَوية بشكلٍ خاص مجالها المفضّل، وتُستخدم في ذلك حزمة من الذرائع الأيدولوجية والثقافية التي تتراوح بين مخالفة أحكام الشريعة الدينية وبين انتهاك العادات والتقاليد المجتمعية بما يهدّد الثقافة والهوية الوطنية أو الدينية، ويؤدي الى تفكّك العائلة والعلاقات الأسرية، والترويج لثقافة غربية غريبة عن مجتمعاتنا. وفي هذا الصدد، تركّز هذه الأطراف على البعد الثقافي والعلاقات الاجتماعية، وتحاول محاصرة نشاط المجتمع المدني الذي من شأنه أن يوسّع من نطاق فكرة المواطنة والمدنية والحداثة باعتبارها شرّاً يهدّد الهوية والمجتمع. أي إن **الاستهداف النهائي لعملية التضييق** هنا، لا تقف عند حدود منع النشاطات والضغط للانسحاب من بعض الاتفاقيات أو التحفّظ عليها (سيداو مثلاً)، بل تذهب أبعد من ذلك الى **تكوين حاجز ثقافي لصدّ التحوّل نحو ثقافة الديمقراطية والمواطنة نفسها.** وأساليبها الأكثر رواجاً هي حملات تشويه سمعة الجمعيات والأفراد، والترهيب الأيديولوجيّ - الثقافيّ، ومنع بعض الأنشطة بما يكرّس وجود هذه الأطراف كسلطةٍ رديفة أقوى من سلطة القانون الوضعيّ أحياناً. وغالباً ما تستعين الحكومات بهذه الأطراف عندما لا ترغب في مواجهةٍ مباشرة مع منظّمات المجتمع المدني لأي سببٍ كان، لاسيّما عندما تحرص على إعطاء صورة إيجابية عن نفسها تجاه المانحين والمنظّمات الدولية.

أمّا في ما يختص **بالجهات المانحة والمنظّمات الدولية**، فإن التضييق يتداخل مع أشكالٍ من الدعم المالي والمعنوي والتعاون. ويتخذ ذلك طابعاً إجرائياً مثل تعقيد إجراءات وشروط الحصول على التمويل، والتأثير على عمل الجمعيات من خلال آليّات الرقابة المالية والإدارية الدورية على تنفيذ المشاريع والأنشطة. كما تتحكّم هذ الجهات الى حدٍّ كبير بالتوجهات الرئيسية لعمل منظّمات المجتمع المدني من خلال تخصيص التمويل لمجالات محدّدة منسجمة مع أولويات المانح.

على المستوى السياسي، فإن الجهات المانحة والمنظّمات الدولية غالباً ما تكون مراعيةً للحكومات في استراتيجياتها فتُخفّض بشكلٍ متعمّد من سقف تعاملها مع انتهاكات حرّية عمل المجتمع المدني لعدم إغضاب الحكومات، لا بل تخصّص للمنظّمات والجمعيات غير المستقلّة والمرتبطة بالحكومات قسماً هاماً من الدعم المالي (يمكن أن يكون الأكثر أهمية في بعض الحالات) حرصاً منها على الانسجام مع السياسات الخارجية للبلدان المانحة وأولويّاتها (مثل الحدّ من الهجرة، والحفاظ على الاستقرار، ومكافحة الإرهاب...). في بعض الحالات تتخذ المشروطية طابعاً سياسياً مباشراً من قبل بعض الدول أو الجهات الدولية أكثر من غيرها، لا سيّما ما يتصل بمكافحة الإرهاب وحجب التمويل عن جمعياتٍ حقوقية مستقلّة بذريعة دعمها للإرهاب، وإلزام الجمعيات الراغبة في الحصول على تمويلٍ بتوقيع تعهّدات في هذا المجال (مثال المنظّمات الفلسطينية هو الأبرز في هذا المجال).

ما هي الوسائل المستخدمة في التضييق على الفضاء المدني

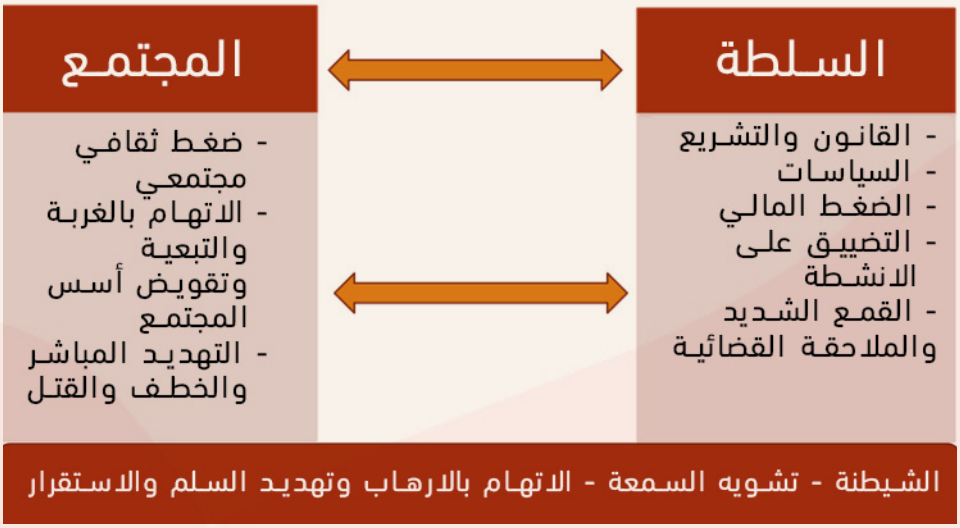

أخيراً، لا بد من الإشارة الى أن **كلّ الأطراف تستخدم حملات التشويه** بحق المجتمع المدني ونشطائه. ومن الأمثلة على ذلك: الاتّهام بالتبعية لجهاتٍ خارجية؛ التغريب الثقافي؛ تنفيذ أجندات غير وطنية؛ الفساد المالي؛ تهديد السلم الأهلي أو الأمن الوطني؛ التآمر على السلطة وخدمة مصالح قوى داخلية معارضة للحاكم؛ الإرهاب؛ تهديد الأخلاق العامة؛ تفكيك الأسرة والعلاقات المجتمعية؛ تبنّي أفكارٍ هدّامةٍ ومستوردة.

هل من نماذجٍ محدّدة؟

إذا اقتصرنا على الأطراف الأكثر أهمية، أي فئة مؤسّسات السلطة والحكومة، وفئة مؤسّسات المجتمع ذات الطابع المحافظ، يمكن التمييز بين نموذجين من الدول/المجتمعات:

النموذج الأول: هو البلدان حيث الدولة - السلطة - الحكومة هي المصدر الأكثر أهمية في التضييق على الفضاء المدني، وحيث الضغط المجتمعي يتراوح بين الضعيف والمتوسّط ويلعب دوراً مكمّلاً لضغط السلطة.

النموذج الثاني: هو البلدان حيث التشكّلات الاجتماعية التقليدية والمحافظة، مثل العشائر والمؤسّسات الدينية والميلشيات، تمثّل الضغط الأساسي. ويكون هذا الضغط مساوياً أو يزيد عن ضغط الحكومة ومؤسّساتها أو يتداخل معها، في حين يبقى دور الحكومة أساسياً لكن أثره المباشر وشدّته أقل نسبياً مما هو عليه في النموذج الأول، وحيث السلطة تغضّ النظر أو تشجّع ضمناً أو علناً دور الضغط المجتمعي المُحافظ.

هذان النموذجان عامّان، إذ لا يمكن اعتبار البلدان التي تصنّف في نموذجٍ معيّن متشابهةً تماماً، لا بل إن التمايزات والاختلافات بينها قائمةٌ بالتأكيد. لكن بشكلٍ عام سوف نجد حالات من الدول حيث يجتمع التقييد الحكومي الشديد مع تقييدٍ مجتمعي شديد (وهي الحالة القصوى)، ودول أخرى قد يكون هناك تقييدٌ حكوميٌ شديد مثلاً مع تقييدٍ مجتمعي أقل أهمية، أو العكس. وبشكلٍ عام تساعد هذه النمذجة على التفكير الشامل والنقدي في تحديد مصادر تقييد المجتمع المدني وشدّته بعيداً عن التبسيط (سبق تناول بعض هذه النقاط في تقارير سابقة للشبكة)[3].

التقارير الوطنية

ملاحظة منهجية

نستعرض تباعاً التقارير الوطنية التي أعدّها الخبراء الوطنيون كلّ عن بلده، والتقارير منشورة في نصّها الكامل على موقع الشبكة. ولا بد من لفت النظر الى أن ما يرد في الفقرات التالية من الورقة الإقليمية يستند الى التقارير الوطنية حُكماً، إلّا أن ما يرد فيها مع تحليل واستنتاجات ليس مجرّد استنساخ لما ورد في التقارير الوطنية، بل يتضمّن أفكاراً لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الخبير الوطني المعني. ويتحمّل معدّ الورقة الإقليمية مسؤولية أي تفسيرٍ أو تعليقٍ او تحليلٍ من هذا النوع ورد في هذه الورقة، فاقتضى التوضيح. كما أن هذا التقرير لا يشير الى المصادر التي وردت في الأوراق الأصلية، حيث يمكن الرجوع اليها عند مراجعة النص الكامل للتقرير الوطني على الرابط الوارد في الهامش.

البحرين: التقييد المُتمادي في أشكاله القصوى، واحتمالات الاختراق[4]

الإطار العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي

تعتمد مملكة البحرين من حيث الشكل نظام "الملكية الدستورية"، إلّا أن ثمة الكثير من التحفّظ على انطباق مثل هذا الوصف منذ 2011 على الأقل، حيث سُجّل في رأي الخبراء والمعنيين تراجعٌ ملحوظ عن الطابع الدستوري، والاتّجاه نحو ملكية متشدّدة. لا تزل البحرين تعيش في مناخٍ محكومٍ بتداعيات أحداث 2011، لا سيّما القمع الشديد للحراك الاحتجاجي الشعبي آنذاك، والتراجع عن مكتسبات "ديمقراطية" سابقة ميّزت الحياة السياسية البحرينية في العشريّة الأولى من الألفية الجديدة، أتاحت هامشاً أكبر من الحوار الوطني والانفتاح على قوى المعارضة بما في ذلك مشاركة بعض المعارضين السابقين في الحكومة.

شكّل عام 2011 لحظة انقلاب حادّة على هذا الانفتاح. سُنّت حملة اعتقالات وملاحقات قضائية انتهت الى حلّ بعض الجمعيات (الوفاق ووعد وجمعية أمل) وحظرها، واعتقال عددٍ كبيرٍ من القادة والنشطاء وصدور أحكام قاسية بحقّ بعضهم (بينها 12 حكم إعدام، وأحكام أخرى بالمؤبد وبسنوات طويلة من السجن). وقد أدى ذلك الى عودة مُناخات الاستقطاب الطائفي (شعور السكان الشيعة بالتمييز والإقصاء)، والاستقطاب السياسي (بين السلطة ومن يُصنّفون في خانة الديمقراطيين والليبراليين) في البلاد.

لم يحصل أيُّ تراجعٍ في القبضة المتشدّدة للسلطة على الوضع السياسي، وهو ما انسحب أيضاً على **وضع الفضاء المدني، الذي طالما كانت أوضاعه مواكبةً ومتلازمةً مع الأوضاع السياسية في المملكة**. وفي أيلول/سبتمبر 2020 وقّعت البحرين اتفاقية شراكة وتعاون مع دولة إسرائيل في إطار اتفاقيات أبراهام مع دولٍ خليجية أخرى (والمغرب) خلافاً للمزاج الشعبي والسياسي في البلاد، الأمر الذي تسبّب بصدعٍ داخلي إضافي، واجتمعت 23 جمعية مدنية تحت "تحالف المبادرة" يطالب بإلغاء الاتفاقية وانسحاب البحرين منها دعماً للقضية الفلسطينية.

الوضع الاقتصادي ليس مريحاً أيضاً. فالدَين العام بلغ 122% من الناتج المحلي عام 2022، وكلفة الدَين السنوية باهظة على البلد الصغير الذي يعتمد بشكلٍ متزايد على مساعدات الدول الخليجية الأخرى لا سيّما السعودية والإمارات. ينسحب ذلك على الوضع المعيشي والاجتماعي للسكان. هذه الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، تجعل النظام أكثر هشاشةً إزاء أيّ حراكٍ شعبي، وتزيد من التشدّد في التعامل مع الفضاء السياسي والمدني على حدٍ سواء.

الإطار القانوني الناظم للفضاء المدني

يُنظّم المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1989 والتعديلات التي أجريت عليه، عمل مؤسّسات المجتمع المدني في البحرين، وذلك في إطار الدستور الذي ينصّ على أن "حريّة تكوين الجمعيات والنقابات ... مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يُبيّنها القانون، بشرط عدم المساس بأُسُس الدين والنظام العام". إلّا أن ما سبقت الإشارة اليه من تراجعاتٍ سياسية انسحب أيضاً على القانون الناظم لعمل الجمعيات وعلى الممارسة أيضاً. وقد أُدخلت تعديلات متتابعة على القانون في سنوات 2002 و2009 و2010 و2013، ثم تعديلان آخران في سنة 2018. تذهب هذه التعديلات باتجاه تقييد الفضاء المدني.

يمكن التوقف عند ثلاثة تعديلات أساسية:

- تعديل عام 2013 لتقييد الحصول على الموارد المالية، ومنع جمع التبرعات والحصول على المساعدات إلّا بعد موافقةٍ رسمية من الوزارة. وشدّد التعديل العقوبات على المخالفين لتصل الى السجن عشر سنوات (إضافة الى الغرامات) إذا صُنّف جمع المال لأغراض إرهابية.
- تعديل أول عام 2018 (المادة 43 من القانون) نصّ على ما يلي: "يُشترَط في عضو مجلس الإدارة أنْ يكون متمتّعاً بكافة حقوقه المدنية والسياسية". وبناء على ذلك أصدرت الوزارة المعنية تعميماً (عام 2020) يُلزم المنظّمات الأهلية بتسليم الوزارة كشفاً بأسماء المرشّحين لعضوية مجلس الإدارة مع نسخة من أرقام هواتفهم الشخصية. ولا يُسمح بعقد الجمعية العمومية إلّا بعد الحصول على ردٍ من وزارة الداخلية. وقد حصل أن رفضت الوزارة أسماء بعض المرشّحين واقترحت بدلاً منهم.
- تعديل ثانٍ عام 2018 وضع شرطاً لأيّ مرشّح لمجلس إدارات الأندية والاتّحادات الرياضية وهو "أن لا يكون عضواً في جمعية سياسية".
- تعديل عام 2022 يمنع أعضاء الجمعيات السياسية وأعضاء مجلسيّ الشورى والنواب من الدخول في عضوية مجالس إدارات الاتّحادات والأندية الرياضية والمراكز الشبابية.

أما في ما يتعلق بالحركة العُمّالية، فقد أدخل تعديل ما بعد 2011 على القانون المتعلّق بتأسيس النقابات العمّالية في الشركات، يسمح بتأسيس أكثر من اتّحاد عُمّالي وأكثر من نقابة في الشركة الواحدة، الأمر الذي ساهم في انشقاق الحركة العمّالية. كما منعت الحكومة تأسيس أي نوعٍ من أنواع التنظيم العُمّالي في القطاع العام.

التضييق القانوني في التطبيق الفوري

وضعت هذه التضييقات القانونية موضعَ التنفيذ بشكلٍ فوري وكان التطبيق أكثر تشدّداً من النص. فخلال عامي 2019 و2020، تمّ حلّ مجالس إدارة وتعيين مجالس إدارة مؤقّتة لأكثر من 20 جمعية مهنية وجمعية خيرية، بينها جمعيتي الأطباء والمحامين البحرينيين. كما تمّ استدعاء عدّة جمعيات للتحقيق في جمعهما للمال والتبرعات بما في ذلك من خلال بيع الكتب والمنشورات. ومُنعت الجمعيات من استقبال وفود لجمعيات اجنبية وحُظّر عليها الاجتماع مع أي سفارة أو ممثليّة أجنبية دون إذن مسبق. وبسبب التدقيق الأمني وحتى نهاية عام 2020، تقدّمت أكثر من 15 جمعية خيريّة وغيرها بأسماء مرشّحين لعضوية مجالس إداراتها الجديدة فتمّ رفض ما يزيد عن 50% منهم.

وسائل التقييد الحكومي

اعتمدت السلطات البحرينية حزمةً واسعةً من إجراءات التقييد والقمع:

مصادرة الحقّ في الترشّح والانتخاب، وهو أمرٌ يتعلّق بالمواطنين عموماً، وقد شمل المنع

حوالي 70 ألف مواطن (رقم تقديري) استتباعاً لحلّ بعض الجمعيات السياسية.

تقييد الصحافة؛ ومن أبرز الإجراءات اقفال جريدة الوسط المستقلّة (2017)، واعتقال عدد من الصحفيين وصدور أحكام بحقّهم.

التشدّد في التضييق على وسائل التواصل الاجتماعي، واستدعاء النُشطاء أمام المحاكم بسبب تغريدات أو منشورات على تويتر أو فيسبوك وغيرها.

تشديد الرقابة الإلكترونية، بما في ذلك بحجّة جائحة كورونا، وحسب التقارير الدولية فإن حكومة البحرين من ضمن الدول التي استخدمت برمجية Pegasus (المرتبطة بإسرائيل)، للتجسّس على النشطاء البحرينيين.

التشدّد في منع أي نشرله طابع معارض، بما في ذلك للأكاديميين، وصولاً الى الفصل من التعليم الجامعي.

ووسائل الحصار والاحتواء

بالإضافة الى ما سبق، سعت الحكومة الى **استراتيجية حصارٍ واحتواءٍ مكمّلة للقمع المباشر**. وقد عمدت الحكومة الى إحلال ممثّلين لجمعيات مؤيدة لها محل الجمعيات ومنظّمات المجتمع المدني المستقلّة، لا سيّما في المحافل الدولية، أمام مجلس حقوق الإنسان بالتحديد. كما عيّنت ممثّلين عنها في مجالس إدارات بعض الجمعيات التي قامت الوزارة بحلّها أو في مناصب قيادية أو في عضوية مجالس إدارات في مؤسّسات حقوقية مثل المؤسّسة الوطنية لحقوق الإنسان لضمان إصدار التقارير الحقوقية المُهندّسة والمقبولة نسبياً للمنظّمات الدولية.

حُلاصة عن حالة الفضاء المدني في البحرين

يمكن تلخيص حالة التضييق على الفضاء المدني في البحرين في النقاط التالية:

مصدر التضييق الطاغي هو السلطة/الحكومة، ويبدو دور الفاعلين الاخرين ضعيفاً مقارنةً بها.

تربط الحكومة بشكلٍ عضوي بين الفضائين السياسي والمدني، ولا تفصل بينهما، الأمر الذي يؤدي الى ترابطٍ مضاد في مجالات عمل منظّمات المجتمع المدني، حيث يحمل عملها ونشاطها طابعاً سياسياً لجهة مطالبته باحترام الحقوق السياسية والمدنية.

الترابط السياسي يظهر أيضاً في الربط بين اتفاقية أبراهام والتعاون مع دولة إسرائيل من قبل الحكومة باعتباره شأناً يتعلّق بالسياسة الخارجية، وبينه وبين السياسة الداخلية. وبهذا المعنى تشكّل مبادرة الجمعيات الرافضة لاتفاقية أبراهام اعتراضاً على السياسة الداخلية أيضاً، ونقطة صدام في مجال الحقوق والحرّيات المدنية.

مناخ القمع المتشدّد مستمرٌ منذ حراك 2011 في البحرين، ولم يحصل أيُّ تراخٍ في هذا الصدد، بما يعبّر عن قلقٍ كبير لدى الحكومة والسلطة، ويزيد من مستوى توتّرها في العلاقة مع منظّمات المجتمع المدني.

تستخدم الحكومة كل وسائل التقييد (السياسي، المالي، الإداري - الإجرائي، القضائي...) بشكلٍ متطرّف الى حدٍ بعيد، للحؤول دون أن يكون للمجتمع المدني أثرٌ فعليٌّ يمكن أن يؤدي الى حصول أيّ اختراقٍ في الوضع القائم.

لا يوجد في البيئة المحيطة مباشرة بالبحرين (دول مجلس التعاون الخليجي) عوامل تضامن إيجابي مع المجتمع المدني البحريني. وفي المنظّمة الأممية لا يزال هناك قدرٌ من الاعتراض من خلال آليّات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة دون غيرها. أما الدول الأخرى، فهي حليفة للنظام، لا تولي أهميةً للتضامن مع المجتمع المدني، ما عدا بعض البيانات التضامنية التي تصدرها بعض المنظّمات مثل هيومن رايتز ووتش، والشفافية الدولية، ومنظّمة العفو الدولية، دون تأثيرٍ فعليّ على مواقف الحكومة.

تونس: المجتمع المدني من التشتّت الى التوحّد لمواجهة الحكم الفردي[5]

تمهيد

تمثل تونس حالةً فريدةً لمسار التحوّل السياسي والمؤسّسي بعد الربيع العربي في المنطقة العربية. ما تعيشه البلاد من تحوّلات اعتباراً من 25 شهر يوليو/جويلية/تموز 2021 يمثّل حالةً غير مسبوقة من الانتقال الى الحكم الفردي المشخصن على نحوٍ غير مسبوق في الدول العربية. يطغى ذلك على كل ما عداه، ويتحكّم بمسار البلاد على المدى القصير، مع تداعياتٍ على حالة الفضاء المدني، ووضعية المجتمع المدني بما في ذلك احتمال تهديد كلّ المُنجزات الديمقراطية التي تحقّقت سابقاً، والتي بدت لفترةٍ مكسباً مُحصّناً من الصعب الارتداد عنه.

الإشكالية الرئيسية الراهنة في وضع المجتمع المدني بتونس ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخروج من مسار التحوّل الديمقراطي (بأخطائه ومنزلقاته) والانتقال الى مسار الحكم الفردي والشخصي الذي تجري الآن محاولة فرضِه على البلاد.

الإطار العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي

تمرّ تونس بأزمةٍ هيكلية عميقة. ازدادت الأوضاع سوءاً منذ أن تولّى الرئيس قيس سعيد السلطة الكاملة، وقام بحلّ البرلمان وإلغاء الدستور وإعلان حالة الاستثناء. إذ لأوّل مرّة منذ الثورة يجد الفضاء المدني نفسه معرّضاً لمخاطر جدّية تهدّد المكاسب التي حقّقها بعد نضالات وتضحيات كبيرة.

انفرد الرئيس سعيد بكلّ السلطات، تمثّل ذلك في اتخاذ إجراءات استثنائية وغير مسبوقة أبرزها:

- حلّ البرلمان بعد تجميده، ومنع نوابه من السفر، واعتبارهم "متّهمين" إلى أن تثبت براءتهم.
- إصدار المرسوم عدد 117 بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر 2021، الذي بموجبه منح لنفسه صلاحيات مطلقة، من أهمّها إصدار قوانين في شكل مراسيم تشمل جميع مجالات الحياة دون استشارة أو موافقة أيّ طرفٍ من الأطراف بما في ذلك المؤسّسات الدستورية.
- تنظيم استشارةٍ وطنية (استفتاء) تتعلّق بإصدار دستورٍ جديد صاغه شخصياً (بدل دستور 2014)، معتمداً على مخرجاتها رغم ضعف المشاركة، حيث لم تتجاوز نسبة الذين أدلوا بأصواتهم ثلث المسجّلين في السجل الانتخابي.
- إصدار قانونٍ جديد للإنتخابات صاغه بنفسه والذي بمقتضاه تمّ تنظيم الدورتين الأولى والثانية للانتخابات البرلمانية (في كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023). أقصى القانون الجديد الأحزاب السياسية من المشاركة وحصرَ تمثيل المرشّحين بمنتخبيهم في الدوائر المحلية، وسمح بعزلهم من خلال استعمال آليّة سحب الوكالة منهم. بلغت نسبة المشاركة في الدورتين حوالي 11% فقط، وهي أضعف نسبة تُسجّل بتاريخ الانتخابات في تونس. أضف الى ذلك أن البرلمان القادم وفق الدستور الجديد ليس من صلاحياته محاسبة الحكومة أو رئيس الدولة.
- ألغى الرئيس سعيد صفة السلطة المستقلّة عن القضاء، الذي اعتبره وظيفةً كبقية الوظائف تخضع لإرادة السلطة التنفيذية ممثّلة في رئيس الدولة. وألغى التنصيص على المجلس الأعلى للقضاء في الدستور، وقرّر إعفاء 57 قاضياً من العمل، بتهمٍ مختلفة، وأحال 13 منهم على المحاكم المختصّة في قضايا الإرهاب.

- تجميد "الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد " وإقالة رئيسها واتّهامه بالفساد.
- استبدال رئيس "الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات" بآخر موالٍ للرئيس، وإخضاعها لإرادته السياسية.
- إصدار أمرٍ رئاسي بتاريخ 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، يقضي بحذف وزارة الشؤون المحلية وإلحاق هياكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية، بعد أن كانت هذه الوزارة من أركان مسار تعزيز المشاركة الديمقراطية على المستوى المحلي.

تونس تحت الحكم الفردي

يمكن القول بدرجةٍ عالية من الثقة، أن تونس أصبحت خاضعةً بالكامل للحكم الفردي الذي يعمل على إدارة الشأن العام بعيداً عن رقابة المؤسّسات والأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني، حيث يبني الرئيس شرعيته على سردية التأييد الشعبي المباشر من خلال ما يُسمّى بالنظام القاعدي. فالرئيس ينطق باسم الشعب مباشرةً دون حاجةٍ الى الهياكل والتنظيمات الوسيطة من أحزاب ومنظّمات مجتمع مدني تُزيّف في رأيه إرادة الشعب وتُسلبه القرار. يتصرّف الرئيس بما يتجاوز فكرة "المُستبد العادل" الى فكرة "المُنقذ" أو "المخلّص المنتظر" للبلاد والشعب من الفساد استناداً الى تفويضٍ يعتبره مطلقاً، لا يقبل التراجع ولا النقض.

الوضعان الاقتصادي والاجتماعي

تعاني تونس الآن من اختناق المالية العمومية، بسبب عجزٍ متراكمٍ منذ 2011، بالإضافة الى مواصلة الاستدانة المفرَطة من المصارف المحلية بسبب عدم تمكّنها من الاستدانة من الخارج. كما أن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي استغرقت وقتاً طويلاً وأدّت الى اتفاقٍ مبدئي على مستوى الخبراء، لكنّه لم يدخل حيّز التنفيذ في انتظار استكمال الحكومة التزامها بالإصلاحات المطلوبة من الصندوق. يُضاف الى ذلك تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وفشل السياسات الحكومية في ضبط السوق المحلية وعجزها عن التحكّم في الاقتصاد الموازي، مما أدّى الى فقدان عددٍ من المواد الأساسية وارتفاع أسعارها بشكلٍ كبير.

انعكست الأوضاع الاقتصادية والسياسية سلبياً على المناخ الاجتماعي، فاتّسعت مظاهر السخط والغضب في أوساط المواطنين. وشهدت البلاد طيلة السنة المُنقضية صعود حركاتٍ احتجاجية في عديد القطاعات الحيوية من أهمّها:

- اشتباك متجدّد مع المعلمين بسبب عدم معالجة وضعية العمل الهشّ، وعدم حصولهم على رواتبهم لأشهر عديدة.
- معركة النفايات التي انتقلت من مدينة الى أخرى (عقارب، صفاقس) وحصلت مواجهات ووقع ضحايا.
- الهجرة غير النظامية التي ارتفع نسقُها بشكلٍ غير مسبوق، وكثُر عدد ضحاياها من مختلف المحافظات التونسية، حيث اتّهمت أسر الضحايا في قرية جرجيس السلطات الأمنية البحرية باحتمال أن يكون لها دورٌ في غرق قارب، وأدّى ذلك إلى حصول مواجهات بين قوات الأمن والأهالي.
- القطاع الصحي مهدّد بسبب هجرة الأطباء (الى جانب عوامل أخرى)، وانسحاب ثلاثة مختبرات أجنبية كبرى من تونس، وهو ما أدّى إلى فقدان أدويةٍ عديدة من بينها أدوية حيوية لأمراضٍ مُزمنة.
- استمرار أزمة البطالة. كما عادت بقوّة ظاهرة الإقدام على الانتحار حرقاً في الشوارع أو أمام المؤسّسات العمومية. وفي ذلك مؤشّرٌ خطير على الإحساس باليأس في وسط الشباب،

نتيجة انسداد الآفاق وغياب مبادراتٍ تنموية فعلية وجدّية.

أدّت هذه الأوضاع وغيرها إلى اندلاع تحرّكات احتجاجية طيلة السنة الماضية، ولجأت السلطة بشكلٍ مكثّف إلى قوى الأمن التي قامت بانتهاكاتٍ ندّدت بها المنظّمات الحقوقية والمجتمع المدني.

أوضاع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بعد 25 تموز/يوليو

لعب المجتمع المدني أدواراً متعدّدة وهامّة في المحطات الأساسية التي عرفتها البلاد، بما في ذلك أثناء الأزمة السياسية عام 2013، ونجح في إعادة البلاد الى المسار الدستوري الذي أنتج دستور 2014 بما تضمّنه من إنجازاتٍ ديمقراطية (وهو الدور الذي نال على أساسه جائزة نوبل للسلام عام 2015).

اشتبك المجتمع المدني مع مختلف الحكومات التي تعاقبت بعد الثورة حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق النساء والفئات المهمّشة، و"الانتقال الديمقراطي". كما تعرّض في كلّ مرّة لضغوط مباشرةٍ وغير مباشرة، وتأثّر بالمناخ السياسي العام وتداخل عملُه مع عمل الأحزاب السياسية (تصادماً وتحالفاً) في أكثر من مناسبة. وكان هذا الدور مُحصّناً بعددٍ من عناصر القوّة التي شكّلت بيئةً إيجابيةً حاضنة للمجتمع المدني، لعل أهمّها:

- التمتّع بقدرٍ معقول من الاستقلالية والنفوذ القطاعي (لا سيّما الحركتين النسائية والحقوقية)، والحضور الشعبي (لا سيما إتّحاد الشُغل)؛
- حماية دستورية وقانونية من خلال ما نصّ عليه دستور 2014، ومن خلال الهيئات والآليّات الدستورية المستقلّة التي وضعت بعد الثورة؛
- التقدّم المستمر في المسار الدستوري تحت مظلةٍ ديمقراطية مقبولة، وذلك رغم المناورات والصراعات السياسية؛
- قدرٌ معقول من الدعم الدولي بسلبياته وإيجابياته؛
- تحالفات وتضامن إقليميّ ودولي.

هذه البيئة الإيجابية في محصلتها العامة والداعمة للمجتمع المدني انقلبت الى بيئةٍ سلبية بعد 25 تموز/جويلية، وتمثّل ذلك في الخطر الداهم الذي استهدف النظام السياسي والدستوري وتحويله قسراً الى حكم الفرد - الشخص، والتفكيك المُمنهج لكل المؤسّسات الدستورية وضرب مبدأ فصل السلطات، وعدم الاعتراف بأيّ مؤسسةٍ وسيطة. إذ انصبّ التركيز خلال السنة الماضية (2022) على تفكيك القوانين والبرلمان والقضاء والحكومة والهيئات المستقلّة التي تمثّل البيئة الحاضنة للمجتمع المدني، بما يمهّد للانقضاض على المجتمع المدني أيضاً بغية تفكيكه - باعتباره جسماً وسيطاً يشكّل أحد عناصر المؤامرة على سلطة الشعب وعلى تونس حسب اعتقاد الرئيس وأنصاره.

المجتمع المدني يعيد ترتيب أولوياته ومواقفه

أربكت لحظة الانقلاب الأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني بما في ذلك النقابات. كانت البلاد تعيش تحت وقع أزمةٍ سياسيةٍ ودستوريةٍ ومؤسّسيةٍ متعددة الأوجه، ولّدت صراعات حادّة داخل البرلمان وبينه وبين الحكومة ورئيس الجمهورية، مترافقةً مع تدهور الخدمات الأساسية (لا سيّما خلال جائحة كورونا) وأزماتٍ اقتصادية واجتماعية متراكبة. وفّر ذلك كلّه وضعاً نموذجياً لنحت خطاب شعبوي، كما وفّر اللحظة المناسبة لرئيس الجمهورية لتقديم نفسه بصفته المُنقذ من هذه الفوضى. وقد لاقى ذلك صدى شعبياً حيث تحرّك الشارع مؤيّداً مدفوعاً بالرغبة في التخلّص من هذا الوضع المأزوم.

هادنت معظم الأحزاب والنقابات ومنظّمات

المجتمع المدني الأخرى الرئيس وأيّدته في خطوته خلال اللحظات الأولى اعتقاداً منها بأن اجراءاته ستكون مؤقّتة وانه سيعود الى المسار الدستوري والمؤسّسات. ولكن سرعان ما اتضّح أن المسار الفعلي هو مسار تركيز حكمٍ فردي مُشخصن، وارتداد شامل عن مكتسبات الثورة ومسار التحوّل الديمقراطي. وبعد أن استكمل الرئيس إحكام سيطرته السياسية على المؤسّسات الدستورية الرئيسية، أتى دور المجتمع المدني لكي يتعرّض بدوره للتفكيك، وتجلّى ذلك في ما يلي:

- **شيطنة المجتمع المدني،** واتّهام نشطائه بالعمالة للخارج، والفساد المالي، وتنفيذ أجندات أجنبية مُعادية للوطن ولقيس سعيد.

- **الضغط المالي على منظّمات المجتمع المدني** من خلال الإجراءات المعقّدة التي قام بها البنك المركزي والبنوك المحلية. كما مُنعت بعض المنظّمات من فتح حسابات، الأمر الذي دفعها الى التسجيل بصفة مؤسساتٍ تجارية في السجل التجاري للتملّص من هذه القيود، ما جعلها خاضعة للقانون المتعلّق بمقاومة الإرهاب وتبييض الأموال.

- **التضييق على الصحافة وحرّية التعبير وتعطيل حقّ النفاذ الى المعلومات،** الأمر الذي جعل نقابة الصحافة في حالة اشتباكٍ متواصل مع الحكومة ورئاسة الجمهورية بسبب التضييق على حرّية العمل الصحافي لا سيّما في كل ما يتضمّن نقداً لسياسات الرئيس وحكومته.

- **محاولة الهيمنة على النقابات،** وهي استراتيجية مُكمّلة للسيطرة على الفاعلين السياسيين. وأبرز ما جرى في هذا المجال:

1. تعرُّض النقابيين الى هجومٍ حاد من قبل " تنسيقيات " أنصار الرئيس سعيد، التي دعت إلى "تطهير" الاتّحاد العام التونسي للشّغل، واعتبرت أن أغلبِ قادته وكوادره فاسدون ومرتزقة، يسعون إلى ابتزاز الدولة وتخريبها.
2. تنظيم انقلاب داخل الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بدعمٍ من السلطة، واعتراف السلطة بالقيادة الجديدة بصفتها ممثّلة وحيدة للقطاع.
3. اعتماد سياسة العصا والجزرة تجاه رجال الاعمال: اتّهام العديد منهم بنهب الدولة والارتهان للخارج، ومنع بعضهم من السفر وترهيبهم بالملاحقة القضائية من جهة، وإصدار مرسوم " الصلح الجزائي " كصيغةٍ قانونية لتسوية أوضاعهم مقابل دفع مبالغ مالية، والتزامهم بالمساهمة في تنفيذ مشاريع الدولة من جهةٍ ثانية.

تعديل قانون الجمعيات

يُناقَش منذ أشهر داخل مكاتب الوزارات المعنية مشروع مرسوم يُراد منه أن يحلّ محل القانون عدد 88 لعام 2011 الساري المفعول، الذي التزم بالمعايير الدولية وحرّية عمل الجمعيات وفق ما نصّ عليه دستور 2014. عمدت الحكومة بتوجيه من الرئيس سعيد الى إدخال تعديلات على هذا القانون من شأنها أن تمنح الإدارة صلاحيات واسعة وسلطةً تقديرية تُمكّنها من التدخّل في عمل الجمعيات وفي تمويلها وفي حرّية التعبير عن آرائها بما يُذكّر بالسيناريو المصري في هذا المجال.

وبمعزلٍ عن قانون الجمعيات الذي لم يصدر بعد، فإن الفصل 5 من المرسوم 117 جعل تنظيم الأحزاب والنقابات والجمعيات ومختلف المنظّمات المهنية، بما في ذلك طرق تمويلها، خاضعةً للمراسيم الرئاسية. كما أن مشروع المرسوم الخاص بالجمعيات يتضمّن إلغاء مكسبٍ هام تحقّق في المرسوم السابق للجمعيات الذي اعتبر أن الجمعية قانونية بمجرد الإعلام بتكوينها.

من الارتباك الى المواجهة

مع اتّضاح طبيعة المسار الانقلابي على مُكتسبات الثورة، خرجت منظّمات المجتمع المدني والنقابات وعددٌ من التيارات السياسية من وضعية الارتباك

وانتقلت الى البحث عن استعادة المبادرة والعودة الى المسار الدستوري والديمقراطي.

تبرز في هذا السياق علامات إيجابية، أوّلها تطوّر موقف اتّحاد الشغل في هذا الاتّجاه والعمل على بلورة مبادرة سياسية اجتماعية بالتشاور مع حلفاء له سابقين في المجتمع المدني مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وعمادة المحامين. أمّا العلامة الثانية فتتمثّل في تراجع التأييد الشعبي للرئيس من خلال المقاطعة الشعبية الواسعة للانتخابات البرلمانية الأخيرة (89%). وثالثها استئناف حركة الاحتجاجات الشعبية وطنياً ومحلياً على تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ورابعاً، الحيوية التي عادت بشكلٍ ملموس إلى قطاعات المجتمع المدني لا سيما الحركة النسائية، واستعادة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بعد تنظيم مؤتمرها. ويؤمل أن تتقدّم مواقف اتّحاد الأعراف في هذا الاتجاه أيضاً.

يؤكد المسار الذي سبق عرضه التلازم الشديد والعضوي بين المسار السياسي من جهة، ووضعية المجتمع المدني من جهةٍ أخرى. تجلّى ذلك بوضوح في الحالة التونسية في التخلّي تدريجياً عن المكتسبات الديمقراطية والتوجّه نحو تغيير نظام الدولة المدنية الحديثة برمّته الذي يقوم على الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، وعلى دور الأجسام الوسيطة، وقيام نظامٍ فردي وشخصي بديل، يفكّك الأحزاب والمؤسّسات والمجتمع المدني، ويجعل من شخص الرئيس قوةً مركزية، ويضعه خارج الرقابة والمحاسبة (وهو ما يُشبه التجربة القذّافية). لذلك وجدنا مسار استهداف المجتمع المدني يبدأ بتفكيك الفضاء - البيئة الحاضنة التي توفّر الحصانة والحماية الدستورية والقانونية، قبل أن تصل الى تفكيكه مباشرةً. أما بالنسبة لمنظّمات المجتمع المدني، فإن الدفاع عن المكتسبات الخاصّة بها لا يمكن أن يتمّ دون استعادة المسار الديمقراطي والدستوري الوطني برمّته. وهي أجندة سياسية وطنية لا يمكن الالتفاف عليها، نظراً للتلازم بين السياسي والمدني في القمّة (السلطة) وفي القاعدة (المجتمع المدني)، وهو ما تفرضه طبيعة مشروع السلطة حالياً.

خُلاصة حالة الفضاء المدني في تونس

يمكن تلخيص الحالة التونسية في النقاط التالية:

1. يكاد يكون مشروع السلطة للتحوّل الى حكم الفرد - الشخص هو المصدر شبه الوحيد للضغط على الفضاء المدني في اللحظة الراهنة.
2. ساهم الضغط الشعبي في لحظة الانقلاب في تحجيم كل الأطراف المعارضة لخطّة الرئيس. وتمّ استخدام هذا الضغط من قبل أنصار الرئيس، عبر حملات التّخوين التي شملت النقابات والمجتمع المدني.
3. يقوم المشروع السياسي للسلطة على تغيير طبيعة الهياكل المجتمعية وتفكيك المؤسّسات، وعدم الفصل بين السياسي والمدني، لا بل إدماجهما انطلاقاً من نظريّته في تنظيم الدولة ورفض الهياكل الوسيطة واختزال النظام السياسي في الشعب من جهة والحاكم الزعيم من جهةٍ ثانية.
4. تأثّر المجتمع المدني بالمزاج الشعبي لحظة الانقلاب وحصول ارتباكٍ وتشتّتٍ في المواقف، ليستعيد المجتمع المدني المبادرة تدريجياً، ويجد نفسه مرّةً أخرى أمام أجندة سياسية - مدنية تتمثّل في العودة الى المسار الديمقراطي والدستوري.
5. يُلاحَظ أن المجتمع الدولي لم يتمكّن من كبح الاندفاع نحو الحكم الفردي، والحالة التونسية تفرض المزيد من التمعّن والبحث عن دلالات ذلك.

6. يواجه المجتمع المدني مهمّة توحيد صفوفه، وابتكار استراتيجية متلائمة مع الأوضاع الراهنة، حتى يتمكّن من أن يلعب دوراً شبيهاً بدور الرباعي التونسي عام 2013، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيّرات والاختلاف في الظروف والمعطيات والسياقات.

7. التجربة التونسية تلفتُ النظر الى أنّه حتّى مع حصول تقدّمٍ ديمقراطي مُمأسس، وتوفير حصانة قانونية ودستورية للمجتمع المدني على امتداد عقدٍ كامل (2011-2021)، فإنّ ذلك لا يعني عدم إمكانية الارتداد عن المكتسبات المُنجزة. يتطلّب ذلك دراسة العناصر التي ربما تكون قد أضعفت المجتمع المدني خلال الفترة السابقة، وحدّت من فعالية المعارك التي خاضها خلال العشرية الماضية والاستراتيجيات التي اتّبعها، وصولاً الى التعرّف على نقاط الضعف التي مكّنت مشروع الحكم الفردي أن يتقدّم على حساب المسار الديمقراطي.

مصر: ارتباك يرخي قبضة السلطة مؤقتاً، وتفاوت رد الفعل المدني[6]

الإطار العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي

تعتمد مصر طبقاً لدستور 2014 نظاماً رئاسياً/برلمانياً، في حين أنّه في الواقع صيغةٌ هجينة لحكمٍ عسكري مع درجةٍ عالية من تركّز السلطة في يد رئيس الجمهورية منذ 2014، بدعمٍ من مؤسسة الجيش التي تلعب دوراً سياسياً واقتصادياً حاسماً في البلاد، بالإضافة الى دعم نُخب رجال الأعمال وكبار المسؤولين من الدائرة المحيطة بالرئيس في الدولة وأجهزتها. وقد عاشت مصر عقوداً طويلة في ظل قوانين الطوارئ الصريحة أو الضمنية التي فُرضت ورُفعت مرّات عدّة، دون تغييرٍ كبيرٍ في نمط الممارسة. رُفع قانون الطوارئ رسمياً عام 2021 غير أن مجلس النواب أقرّ بعده بأيام قليلة ثلاثة تعديلات تشريعية بغية "حفظ الأمن" تتعلّق بـ "حماية المُنشآت الحيوية" و"مكافحة الإرهاب" و"صون أسرار الدولة"، التي صارت الذريعة المفضّلة لفرض حالة طوارئ واقعية في أكثر من بلدٍ في العالم. يُضاف اليها ما أتاحته جائحة كورونا من حججٍ لفرض إجراءات تقيّد الحرّيات العامة والخاصة، وعمل المجتمع المدني والمعارضين السياسيين.

من جهةٍ أخرى، كان وقع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية على مصر وشعبها ومؤسّساتها شديداً بحكم الكثافة السكّانية، وتراجع المؤشّرات التنموية الاقتصادية (تراكم الديون، التضخّم... إلخ) والاجتماعية (تزايد نسبة الفقر واللامساواة، ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحروقات...إلخ). وقد تميّزت سياسات الحكومة باتّباع حُزمةٍ من الإجراءات والسياسات أبرزها:

- الاستمرار في إجراءات تقشّفية في ما يخصّ الإنفاق الاجتماعي ورفع الدعم؛

- اللجوء المتكرّر الى صندوق النقد الدولي ووصفاته المعروفة؛
- ارتفاع الدَين العام؛
- التوغّل في خصخصة الشركات والقطاعات، بما في ذلك تحت عنوان الشراكة مع القطاع الخاص؛
- المُبالغة في المشاريع العملاقة ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشكوك بها (قناة السويس الثانية، العاصمة الإدارية، مشاريع الكباري والبِنى التحتية الضخمة...إلخ)؛
- توسّع استحواذ الشركات الأجنبية (لا سيّما الخليجية منها) على حصةٍ أكبر من المشاريع والمصارف والمؤسّسات؛
- تغليف كل هذه السياسات المشكوك بفعّاليتها بخطاب العظمة الشعبوي الذي يُمجّد الإنجازات حتّى وإن كانت وهمية، وتعميم ثقافة التسليم والانصياع الممزوج بقدرٍ من الكراهية والعداء لكلّ ما يمكن أن يعكّر ذلك.

ارتباك... فارتخاء مؤقت للقبضة الحديدية؟

نهاية صيف 2021 أُطلقت استراتيجية لحقوق الإنسان في مصر، ووجّه رئيس الجمهورية الدعوة الى حوارٍ وطني، جرى من بعدها إطلاق سراح مجموعة من المعتقلين وتحويل قضايا البعض الآخر منهم إلى المحاكم. هذه المُعطيات أعطت أملاً في بعض الأوساط باحتمال أن تتطوّر وضعية حقوق الإنسان والمجتمع المدني في مصر الى الأفضل. ومع حلول منتصف العام 2022، انطلق عمل لجنة العفو الرئاسي التي نتج عنها الإفراج عمّا يتراوح بين 800 و1000 مسجون حسب المصادر.

إلّا أنّ هذه التطوّرات "الإيجابية" شابتها ثغرات ورافقتها ممارسات زرعت شكوكاً وتحفّظات حول جدّيتها واستمراريتها وتحوّلها الى حقٍّ مكتسب. أبرزُها ما يلي:

- صدور بعض الأحكام القاسية على بعض من تمّت إحالتهم الى المحاكم؛
- استمرار اعتقال أعدادٍ كبيرة من الناشطين المدنيين والصحفيين والمعارضين السياسيين؛
- إعادة اعتقال بعض المُفرج عنهم؛
- استمرار التضييق على حرّية الرأي والتعبير؛
- المماطلة في تسوية أوضاع المؤسّسات.

وفي هذا الصدد، بدا أنه حتى حيث يوجد بعض الانفراج في الخطاب على أعلى مستوى في السلطة، ووجود هامشٍ من التحسّن الجزئي في التشريع، فإن ممارسة الأجهزة - لا سيّما الأمنية منها - والقضاء استمرّت على نهجها السابق من التشدّد في التعامل مع المجتمع المدني ومؤسّساته.

مُستجدات الإطار القانوني

لم يشهد عام 2022 أيّ تطوّرات أساسية على مستوى التشريعات المتعلّقة بالمجتمع المدني. فالقانون الساري المفعول هو القانون 149 لعام 2019 الذي أحكم القبضة على المنظّمات التي تتبنّى النهج الحقوقي في عملها، بينما فتح المجال أمام المنظّمات التي تعمل بالنهج الخيري "بما يتماشى مع خطّة الدولة". استمرت العراقيل المالية والعقوبات وتدخّل الجهات الحكومية في عمل المنظّمات استناداً الى قانون مكافحة الإرهاب. كما استمرّت الانتقائية في تفسير التشريعات وتطبيقها، و**استمرّت البيروقراطية في ممارسة دورها في المُماطلة في عمليات التسجيل للمنظّمات غير المرضيّ عنها،** فقرّر البعض منها الإغلاق. وفي السياق عينه، تمّ التشدّد في الحصار المالي إذ أصدرت وزارة التضامن الاجتماعي

المصرية في الأوّل من مايو/أيار قرار حظر جمع التبرعات النقدية أو العينيّة لصالح الجمعيات الأهلية من خلال استخدام المنصّات الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي، إلا بعد التقدّم بطلبٍ للحصول على تصريحٍ محدّد به الغرض، وأوجه الصرف.

من جهةٍ أخرى، وعلى مستوى حرّية التعبير، شهد شهر فبراير/شباط تعديل بعض المواد في القانون المعنيّ بتنظيم الخطابة والدروس الدينية في المساجد أو ما في حُكمها، يَقضي بحصر الحديث في المسائل الدينية بالمتخصّصين الحاصلين على تراخيص من الأزهر والأوقاف، وسجن كلّ من يُخالف ذلك أو يخالف ما تُسمّيه التعديلات "صحيح الدين" أو أنه "يثير الفتنة". هكذا أُضيفت الرقابة على المساجد والخطب الدينية الى الرقابة على الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي، مع استمرار التضييق على الصحفيّين والصحافة الى حدّ إحكام القبضة بشكلٍ حديدي على وسائل الإعلام الى ما يقترب من وضعية إعلام الصوت الواحد. وبقيَ حقُّ الوصول الى المعلومات حبراً على ورق.

ضغطٌ من فوق، وسحب البساط من تحت

خُفّتت نسبياً لهجة الهجوم لمواكبة المناخ العام المصاحب للحوار الوطني، كما أطلقت وزارة التضامن عدّة برامج وحملات بالمشاركة مع منظّمات المجتمع المدني، لا سيّما في ما يتعلّق بتقديم المساعدات الاجتماعية وفق المقاربة الخيريّة بالدرجة الأولى ودعماً لعمل المؤسّسات التي تعمل في إطار "خطّة الدولة"، من باب الاستجابة للأزمة الاقتصادية والمعيشية وبهدف استغلال موارد الجمعيات ذات الطابع الخيريّ لصالح برامجها.

تردّدت معظم مؤسّسات الدولة فيما يخصُّ تغيير نمط التعامل السائد مع المجتمع المدني، فالحوار الوطني يُعطي إشارة في اتجاه وممارسات الأجهزة الأمنية تُشير في اتجاهٍ آخر، وإن دلّ ذلك على شيء فهو يدلّ بوضوح على ضيق مساحة المجال العام وانصياع الفاعلين في المجال السياسي لرأس الدولة بشكلٍ تام. رغم ذلك، يمكن القول إن العام 2022 أتاح مساحةً أكبر للمجتمع المدني تحديداً بسبب حالة التردّد المذكورة. كما أن تفاعل منظّمات المجتمع المدني مع هذا المناخ الجديد نسبياً، كان متفاوتاً على ما سيأتي إيضاحُه في ما يلي:

ثلاثة اتجاهات داخل المجتمع المدني

بعد سنوات طويلة من التقييد الشديد، وجد المجتمع المدني المصري نفسه أمام تطوّرين يفترض أن يتعامل معهما: **الأوّل** هو مبادرة الحوار الوطني التي سبقت الإشارة اليها؛ و**الثاني** هو تنظيم القمّة العالمية للمناخ "كوب 27" في شرم الشيخ. فخلال فترة التشدّد تحوّلت العلاقة الجدلية بين المدني والديمقراطي (السياسي) الى علاقةٍ أحادية حيث أصبحت قدرة المجتمع المدني على الحركة عاملاً تابعاً يتأثّر بالمساحة التي تتحكّم فيها السلطة، وباتت قدرته على التأثير فيها محدودةً جداً. وشكّل ذلك السياق الواقعي الذي كان على المجتمع المدني أن يتعامل فيه مع المبادرات والتطوّرات الجديدة.

يُمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات مُتباينة اتّبعتها مجموعات مختلفة من الجمعيات ومنظّمات المجتمع المدني في مصر:

1. استراتيجية الالتحاق بمشروع السلطة: رأت مجموعة من المنظّمات الفرصة سانحةً للالتحاق بمشروع السلطة وخطّتها. وصدرت وثيقة وقّعتها مجموعة من المنظّمات التنمويّة والخيريّة أعلنت فيها عن تأسيس اتّحادٍ للعمل بشكلٍ مشترك على "تحقيق أهداف وخطط الدولة وقيادتها" وسط ترحيب وزارة التضامن الاجتماعي وتسهيل إجراءات التسجيل.

2. استراتيجية الضغط عبر الخارج: كان مستوى التضييق الشديد والملاحقات القضائية والأمنية، الدافع الأساسي لعددٍ من الجمعيات لأن تلجأ الى الخارج من أجل الحصول على الحماية والدعم. فعلى سبيل المثال، طالبت 8 منظّمات حقوقية الإتّحاد الأوروبي بربط الشراكة الأوروبية المصرية والتقدّم في العلاقات الثنائية مع مصر بمعايير محدّدة تؤدّي الى تحسين وضع حقوق الإنسان، وذلك قبل الاجتماع الثنائي للشراكة الأوروبية المصرية في منتصف العام. ويعير الاستمرار في هذا النهج عن عدم اقتناع أصحابه بأن مبادرة الحوار الوطنية جدّية، وقناعتهم بأن الأمورلن تتغيّرفعلياً، وأن ميزان القوى الداخلي لا يسمح بأحداث أيّ تأثيرٍ فعلي.

3. استراتيجية الضغط من الداخل: وكانت معتمدة أيضاً خلال السنوات السابقة، وكانت تتوسّع أو تضيق بحسب هامش الحرّية المتاح. وقد شكّلت مبادرة الحوار الوطني مناسبةً للتوسّع في التحرّك الداخلي الضاغط انطلاقاً من النوايا المعلنة للحوار الوطني وما رافقه من ارتخاءٍ جزئيّ في القبضة الحديدية على الفضاء العام والفضاء المدني، أيّاً كانت أسبابه. واستخدمت المنظّمات المدنية الحقوقية والتنموية هذه المناسبة في محاولة لتحقيق بعض التقدّم وبعض الاختراقات.

الحالة الخاصة لـ "كوب 27"

شكّل انعقاد قمّة المناخ مناسبةً هامّة لكلّ الأطراف الوطنية (والعالمية) المعنية بالتنمية المُستدامة والتغيّر المناخي. بالنسبة الى السلطة كانت مناسبة سياسية بالغة الأهمية لتقديم مصر وحكومتها أمام المجتمع الدولي بصورة الدولة الناجحة والفعّالة التي تحترم الاستدامة والنظام الدولي المعلوم، والمتجاوبة أيضاً مع الحرّيات وحقوق الإنسان والملتزمة باحترام دور المجتمع المدني. ولعلّ مبادرة الحوار الوطني وتخفيف القبضة جزئياً على المجتمع المدني والمعارضة السياسية في مصر، كان من ضمن أهدافها الردّ الدفاعي على اتهامات المنظّمات الحقوقية الدولية وبعض دول الشمال وانتقادها لسجل حقوق الإنسان في مصر، وأن توقيتها عام 2022 كان مرتبطاً بانعقاد قمّة المناخ في مصر.

من وجهة نظر المجتمع المدني، كان انعقاد القمّة حدثاً بالغ الأهمّية أيضاً لحشد التأييد الخارجي للمطالب الحقوقية، ومحاولة الضغط أثناء القمّة على السلطات المصرية من أجل تحقيق اختراقات إيجابية لا سيّما أن القمّة توفّر مساحةً محميةً ذات حصانةٍ دولية تُتيح رفع سقف المطالب، كما تُشكّل مصدرإحراجٍ للحكومة في حال عدم استجابتها أو محاولتها قمع تحرّكات المجتمع المدني والأنشطة التي تنظّمها بموازاة القمّة. وقد نشطت المنظّمات المصرية والدولية بقوّة أثناء القمّة في شرم الشيخ، لا سيّما في قضية إطلاق سراح المعتقل علاء عبد الفتّاح الذي كان العنوان الأبرز لقضية الاعتقال السياسي والتضييق على المجتمع المدني والمعارضة، بما يتجاوز شخصه حصراً.

إزاء هذا الحدث العام، توزّعت منظّمات المجتمع المدني على ثلاث استراتيجيات مشابهة الى حدٍّ كبيرلما حصل مع مبادرة الحوار الوطني:

مجموعة من المنظّمات رأت أن القمّة فرصةٌ للتأثير في قضية هامّة وهي العدالة المناخية بأبعادها السياسية والاجتماعية والبيئية، وأنّه لا بدّ من الاشتباك مع هذا الحدث بشكلٍ "عقلاني" لتحقيق مكاسب على هذا الصعيد بصرفِ النظر عن وضعية حقوق الإنسان في مصر؛

أنصار الضغط الخارجي وجدوا في هذا الحدث فرصةً لحملةٍ حقوقية ضدّ القمع في مصرقبل أيّ شيءٍ آخر، ولو أدّى ذلك الى احتمال التضييق على المشاركين بعد انتهاء القمّة؛

أمّا المؤمنون بالضغط من الداخل، فكانوا أكثر

مَيلاً الى المقاطعة التامّة باعتبار أنّ هذا الحدث يُبيّض صفحة النظام من جانب، وأنّه، من جانبٍ آخر، يمثّل خطراً على المشاركين فيه من المجتمع المدني المصري ولو بعد انتهائه.

لا بدّ من أن نضيف هنا أن حضور مندوبي المنظّمات المحسوبة على السلطة كان ضعيفاً في تحرّكات المجتمع المدني، ولم يستطيعوا القيام بدورٍ تخريبي طُلبِ منهم أو تطوّعوا للقيام به استرضاءً للسلطة، وذلك بسبب القواعد الدولية المعتمدة في تنظيم القمّة والتي وفّرت الحصانة لتحرّكات المجتمع المدني. كما تجدر الإشارة الى أن التحرّكات والضغوط من أجل إطلاق سراح علاء عبد الفتاح المُضرب عن الطعام في حينه، شكّلت إحراجاً وإرباكاً للحكومة لا سيّما أنه يحمل الجنسية البريطانية الى جانب الجنسية المصرية، وقد أثيرت قضية الإفراج عنه من قبل مسؤولين حكوميين دوليين أيضاً. لكنّ اللافت **أن الحملة التي بلغت ذروةً غير مسبوقة، لم تحقّق الهدف المطلوب، إذ لم تستجب الحكومة لطلب الإفراج عنه**.

التوقّف عند هذه المسألة هامٌّ من وجهة نظر القدرة على التأثير باستخدام الضغط الدولي، وهامٌّ من أجل التعرّف الى عوامل القوّة التي تحصّن السلطة المصرية إزاء أيّ ضغطٍ خارجي أو داخلي، والذرائع التي تستخدمها من أجل الدفاع عن مواقفها. كما أن هذه المسألة ستشكّل مساحةً للحوار بين منظّمات المجتمع المدني المصري لتقييم الاستراتيجيات الثلاث، وعناصر القوّة والضعف في كلٍّ منها، وعناصر التنافر والتكامل في ما بينها في ظروف مصر.

وبمراجعة الاستراتيجيات المختلفة، نتبيّن أن استراتيجية الضغط من الداخل تحتلُّ هذا العام (2022-2023) المساحة الأوسع وهو ما يُعدّ بمثابة تطوّر عن السنوات السابقة التي سيطر خلالها الضغط الخارجي الذي ما زالت بعض المنظّمات العاملة من الخارج مصرّةً عليه.

خُلاصة عن حالة الفضاء المدني في مصر

يمكن تلخيص حالة التضييق على الفضاء المدني في مصر في النقاط التالية:

1. مصدر التضييق الأكثر أهمّية في مصر هو السلطة/الحكومة وأجهزتها التي لها تأثيرٌ قويّ في الممارسة سواءَ كانت أجهزة إدارية أو أمنية أو قضائية، والتي حافظت على التقييد المتشدّد حتى مع تراخي الخطاب السياسي للرئيس.

2. تلعب المرجعيات المجتمعية والدينية والثقافية (بما في ذلك وسائل الإعلام) دوراً مُتمّماً للتقييد الحكومي، وهي بشكلٍ عام تحت السيطرة المحْكمة للسلطة. ويتمايز في هذا الصدد وجود خطاب ديني وثقافي قمعي لا سيّما في مجال حقوق النساء، وبعض التبرير الثقافي للعنف ضدّهن، في محاصرةٍ لأيّ خطابٍ حداثي أو ديني معارض (بحجّة محاربة الإخوان المسلمين).

3. إضافةً الى التقييد الإداري والقضائي والمالي، تستخدم السلطة ذريعة الإرهاب (الإسلامي) وتشويه سمعة مصر والإخلال بالنظام العام وذريعة الارتباط بالخارج، للتحريض الداخلي ضدّ المجتمع المدني في مصر.

4. بسبب حجم مصر، وعمق وتنوّع التشكّلات الاجتماعية ورسوخ العمل الأهلي والمدني والحقوقي، فإن قدرة السلطة على التحكّم المطلق بالفضاء المدني محدودةٌ نسبياً (مقارنةً بالبحرين البلد الصغير). كما أن الأزمة الاقتصادية بنتائجها الداخلية، والحاجة الى صندوق النقد الدولي والمانحين الغربيين، أثّرت

في دفع السلطة الى تخفيف قبضتها. لكنّ الحكومة ترى نفسها محصّنة داخلياً (عظمة مصر ورفضها لدروس الغربيين)، وخارجياً (الإرهاب والأمن وأولوية الاستقرار، الغاز، الهجرة، العلاقة مع إسرائيل...إلخ) بما يمكّنها من رفض الاستجابة لأيّ مطلبٍ للتحوّل الديمقراطي الحقيقي، وللالتزام بمتطلّبات حقوق الإنسان. ويعطيها ذلك قدرةً على الاستمرار بنهجها التقييدي للفضاء المدني.

5. لا يزال التوجّه الاستراتيجي لمصر محكوماً بأيديولوجية تجمع بين:
6. فكرة العظمة القومية والدور القيادي لمؤسّسة الجيش،
7. التخويف بعودة الإرهاب والإسلاميين،
8. التخويف الثقافي من الحداثة وخطر التفكّك الاجتماعي والأسري،
9. الالتزام المتوحّش بحرّية السوق وحماية كبار رجال الأعمال وشراكتهم مع رأسمالية دولة شديدة التركّز،
10. قيادة الدولة المركزية بعيداً عن الديمقراطية تحت عنوان "المُستبد العادل".

هذه العناصر تضع نموذج "الغنائمية" (أي النيوباتريمونيالية) المصرية في مكانٍ ما بين نموذج الديكتاتوريات العسكرية الصريحة (النظام يحتفظ بغلافٍ مؤسّسي جمهوري - برلماني مدني) والنموذج التوتاليتاري. كلُّ ذلك يشكّل بيئةً هيكلية غير صديقة للمجتمع المدني.

العراق: المجتمع المدني مقابل السلطة والميليشيات والطائفية في المجتمع والدولة[7]

تمهيد

يواجه المجتمع المدني في العراق مُتّحَداً من الأطراف التي لا تعترف به أو تناصبه العداء أو تسعى الى التضييق الشديد عليه. **ويتكوّن هذا المُتّحد من رباعي متضافر ومتداخل هو رباعي السلطة - التنظيمات المسلّحة خارج الدولة - التشكيلات العشائرية - والمؤسّسات الدينية/الطائفية.** وإذ يتمتّع كلُّ طرفٍ بقدرٍ من الاستقلالية الذاتية عن الأطراف الأخرى، إلّا أن ثمّة مشتركات كثيرة بينها عندما يتعلّق الموقف من المجتمع المدني الذي لا ترتاح هذه الأطراف الى كونه "مدنياً" لا سيّما إذا كانت مرجعيته تنموية - حقوقية بشكلٍ صريح. كما أن هذه الأطراف تتداخل في حضورها المتزامن والمتعاقب في مؤسّسات الدولة نفسها، وخارجها، بحيث يَصعب أحياناً كثيرة الفصل بين طابعها السلطوي الرسمي أو طابعها الأهلي. ولا بدّ من لفت النظر أيضاً الى الحضور القويّ للأطراف الخارجية - لا سيّما الإقليمية منها - في الوضع الداخلي العراقي، الى حدّ التأثير في تفاصيل السياسة الداخلية والتعامل مع التحرّكات الشعبية التي يتقاطع فيها الاحتجاج على السلطة ممثّلةً بالحكومة، بالاحتجاج على الإمتدادات الأهلية للأحزاب الموجودة في الحكومة وميليشياتها، مع الاحتجاج على التدخّلات الإقليمية والخارجية في شؤون البلاد والناس بشكلٍ مباشرٍ ومستفز.

الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي

التطوّران الأكثر أهمّيةً خلال السنوات الأخيرة كانا الحراك الشعبي عام 2019 ضمن الموجة الثانية من ثورات الربيع العربي، وإجراء الانتخابات النيابية المبكرة في 10 أكتوبر/تشرين الأوّل 2021 التي كانت من نتائج هذه الموجة والتي تأمّل العراقيون أن تكون بداية الخروج من الأزمة/الأزمات السياسية

المستعصية التي تعصف بمؤسّسات الحكم العراقية لا سيّما صيغة ما يسمّى "الديمقراطية التوافقية" (في استعارة للنموذج اللبناني الطائفي) الذي هو عملية تقاسم غنائمي للسلطة ومراكز القرار في الدولة ومؤسّساتها، وتقاسمٌ للموارد الكبيرة التي تُمثّلها عائدات النفط وموازنات الدولة والمشاريع الإنشائية الكبيرة وغيرها من مصادر الإثراء المشروع وغير المشروع.

إلّا أنّ ما حصل هو خلاف ذلك تماماً، إذ افتتحت الانتخابات مرحلةً جديدة - مكرّرة من الانقسامات السياسية حيث إن التيار السياسي الذي حصل على العدد الأكبر من المقاعد لم يتمكّن من الحكم، واستقال نوابه من البرلمان (التيار الصدري). الأمر نفسه تكرّر سابقاً (لا سيّما مع انتخابات عام 2010 حين أحرز إياد علاوي الأغلبية وشكّل نوري المالكي الحكومة) ذلك أن تركيب السلطة في العراق كان على الدوام محكوماً بمفاوضاتٍ طرفاها الرئيسيان الولايات المتّحدة الأميركية وإيران. يعبّر ذلك عن استراتيجية تعاملٍ مع العراق من قبل الأطراف الدولية والإقليمية خلال العقود التي تلت 2003 والتي غلبت الاعتماد على المجتمع وتشكيلاته أكثر من الاعتماد على الدستور والقوانين والمؤسّسات المدنية في بناء الدولة، حيث إن هذه العناصر الأخيرة لا تخترق الشكل الى عمق بنيان السلطة والمجتمع، خلافاً لما كان عليه الأمر في مراحل عزّ النظام البعثي أيام صدام حسين، حيث كان الحزب/الدولة كلّ شيء تقريباً.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

في **الاقتصاد**، ربما ساهمت ثروة العراق النفطية في خلق مشاكلَ كثيرة أكثر ممّا ساهمت في بناء اقتصادٍ منتجٍ وقوي، ورفع مستوى معيشة السكان. لا بل إنّ النمط الرّيعي ولّد طلباً متزايداً على الفساد الذي هو في طبيعة النظام لا مجرّد تشوّه فيه. ومن الناحية **الاجتماعية**، فإن ما عانى منه العراق من حروب ونزاعات وتدمير وخسائر بشرية ولجوء ونزوح، أدّى بالتأكيد الى تدهورٍ كبير في مستويات المعيشة والاعتماد على الموارد الحكومية وعلى نظام المساعدات الاجتماعية. كما أن فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية أدّى الى استمرار ظاهرة الفقر وحتّى الى توسّعها لأسبابٍ كثيرة لها طابع هيكلي.

بالنسبة الى العراق، لا يمكن إغفال **المشكلات البيئية الخطيرة** لما لها من أثر اقتصادي واجتماعي مباشر وواسع النطاق، الأمر الذي حوّل المياه الى موردٍ نادر في العراق، ملوّث أحياناً كثيرة، والى شرارة احتجاجاتٍ جماهيرية لعدم توفّر مياه الشرب والاستهلاك الأسري بما في ذلك في المدن الكبيرة، كما حصل في البصرة ثاني مدن العراق بعد بغداد، والمدينة النفطية الأولى فيه، وفي مدن وقرى كثيرة أخرى.

تحوّلات العراق وواقع المجتمع المدني

كان نموذج النظام السّمولي البعثي يتّبع أيديولوجية لا تعترف بمفهوم المجتمع المدني وحيّز الاستقلالية النسبية الذي يجب أن يتمتّع به حيال الدولة ومؤسّساتها. ما كان قائماً في حينه هو نقابات ومنظّمات جماهيرية تابعة لنظام الحزب الواحد وتحت سيطرته كلّياً، وإن كانت أشكال الانتظام الأهلي التقليدي كامنةً في قعر المجتمع. لا بل أنّه مع بداية انحسار سلطة النظام، لا سيّما بعد اجتياح الكويت وفرض الحصار على العراق، انتقل النظام الى مزيجٍ من الخطاب القومي والديني، والى تعزيز دور العشائر والبنى التقليدية لتعويض ضعفه. وبعد احتلال العراق من قبل التحالف عام 2003 حصل بشكلٍ متدرّج ومتزامن تطوّران، تمثّل الأوّل في النموّ الفطري لتشكيل جمعيات ومنظّمات غير حكومية بأعدادٍ كبيرة بدفعٍ وتشجيعٍ وتمويلٍ من الدول المانحة والمنظّمات الدولية، باعتبار ذلك من متطلّبات الانتقال الديمقراطي في العراق (حسب تصوّرهم). وتَمثّل الثاني، وبالتوازي مع الأوّل، في تنامٍ غير مسبوق لدور المؤسّسات الدينية - الطائفية والعشائرية التي تقدّمت المشهد المجتمعي ولاحقاً المشهد السياسي والمؤسّسي أيضاً، لتتحوّل الى لاعبٍ سياسي حاسمٍ في تقرير مصير العراق، لا سيّما أن

هذه الأطراف أنشأت معظم الأحيان ميليشيات مسلّحة لمواجهة التنظيمات المتطرّفة (القاعدة وداعش)، وللحماية إزاء التشكّلات السياسية الأخرى، والتحكّم في اللعبة السياسية.

وبالتالي، لم يكن تطوّرما يمكن أن يُسمّى بالمجتمع المدني في العراق مساراً داخلياً وتطوّرياً ومتدرّجاً، بل كان انتقالاً فُجائياً من تغييب قسري لوجود منظّمات اجتماعية مستقلّة، الى انتشارٍكثيفٍ لمنظّمات وجمعيات بدفعٍ من الخارج والداخل التقليدي (العشائري والطائفي) إمّا بأجندات خارجيةٍ ومقاولاتية تحت شعار التنمية، أو بأجندات سياسية للأطراف السياسية الداخلية العراقية مع لحظ ارتباطاتها الإقليمية. وكما هي الحال دائماً، فإن هذا المسار أفسحَ هامشاً من الحرّية لتشكّل جمعيات ومنظّمات وشبكات مدنية مستقلّة تعمل وفقَ منطقٍ حقوقيٍّ وتنموي، استطاعت أن تلعب دوراً، وكانت أكثرمن تعرّض للتضييق من قبل السلطة كما من قبلِ الميليشيات والسلطات المُجتمعية العشائرية والدينية - الطائفية.

تقييد الفضاء المدني: مُتّحد الدولة والقوى المحافظة

سبقت الإشارة الى المستوى الشديد من التداخل العضوي بين الدولة والفاعلين غير الدولتيين في الضغط على الفضاء المدني ورفض الفكرة المدنية نفسها (ثقافة المواطنة والحقوق) في العراق. ويمكن تحديد فئات الفاعلين الأكثرتأثيراً على النحو المُبيّن في الجدول أدناه:

الفاعل	الخصائص	أدوات الفعل
الدولة	- بشكلٍ خاص الحكومة وأجهزتها - تشمل الحكومة المحلية في كردستان - هناك أزمات سياسية مؤسّسية متتالية تؤدّي الى عدم استقرارفي الهياكل المؤسّسية وفي علاقات السلطات التنفيذية والتشريعية - تبدّل الحكومات لا يؤثّرإلّا بشكلٍ جزئي على الجوانب الاستراتيجية لجهة العلاقة مع الأطراف الخارجية والتقاسم الغنائمي للموارد - في حالة كردستان، السلطة لا تزال تعمل وفق نموذج الحزب الواحد وتقاسم النفوذ بين الحزبين الرئيسين - تركّز الحكومة وأجهزتها على المعارضة السياسية بشكلٍ أساسي، مع العلم أنها لا تحيذ الفكر المدني/الحقوقي	- أدوات الضغط الأساسية هي القوانين والتشريعات والقضاء - السياسات والممارسات التي تميل الى التشدّد عموماً وتتّسم بالانتقائية - ممارسات أكثر عنفاً من الأجهزة الأمنية بغضّ نظرٍمن قبل الحكومة أو عدم قدرة على التأثيرعليها - استخدام القمع العنيف لا سيّما خلال التظاهرات الاحتجاجية التي لها طابع مستقلّ ورافض لسياسة الحكومة، والحجّة هي محاربة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار

التنظيمات المسلّحة خارج الدولة	- هي نقيض الفكر المدني والحقوقي، وهي أيضاً مُعادية لبناء دولة فعّالة تحتكر استخدام العنف وتمركز السلطة بين يديها وفقاً للدستور والقانون - في معظم الحالات هي ممثّلة في الحكومة - تجمع بين غطاء الحكومة، وبين ارتباط مع أطرافٍ خارجية أو تغطية من المؤسّسات العشائرية أو الدينية - تعدّد ارتباطاتها يجعل ممارساتها غير قابلة للضبط الكامل، وتدخل في صراعات في ما بينها - هناك أيضاً ميلشيات ومجموعات مسلّحة يغلب عليها الطابع الإجرامي	- تستخدم العنف المباشر والمسلّح خارج أيّ قانون، بالاستفادة من سيادة ممارسة الإفلات من العقاب، بحكم تمتّعها بحمايات داخلية وخارجية - تصل ممارساتها الى الخطف والقتل والتفجير..إلخ، في أماكن سيطرتها ا لجغر ا فية - تستند الى مرجعياتٍ دينية أو عشائرية، والى خطاب الكراهية والتخويف مستفيدة من تجارب العراق خلال العقود السابقة، لتمنع بالقوّة أيّ تبلور لحركةٍ مدنية مستقلّة - دورها أضعف في كردستان نظراً لطبيعة السلطة هناك
المؤسّسات الطائفية/ الدينية	- هي على طرفٍ نقيض من الفكرة المدنية والحقوقية، وتعتبرها مرجعيات غربية وغريبة عن المجتمع العراقي - هي مؤسّسات دينية وطائفية في قاعدتها الاجتماعية تنتمي الى مذهبٍ محدّد - تتداخل مع السلطة والميليشيات، ولكنّها في الوقت عينه مرجعيات ثقافية ومجتمعية مؤثّرة بشكلٍ متفاوت حسب المناطق والفئات السكّانية - أيضاً هي أضعف في كردستان حيث الأيدلولوجيا القومية هي السائدة	- أدوات عملها الأساسية تتركّز في الجانب الثقافي من خلال نشر الأيديولجيا الدينية وفق التأويل المذهبي المُعيّن في كلّ مجالات الحياة بما في ذلك تفاصيل الحياة ا لشخصية - مجال اهتمامها الرئيسي هو التضييق على كلّ ما يتصل بحقوق النساء وبالحرّيات الشخصية باعتبار أنها تشكّل تهديداً للأسرة وللمجتمع - تستخدم خطاب التحريم، وتتبادل الخدمات مع السلطة والميليشيات لتقدّم المبرّرات الثقافية والأيديولوجية للقمع الذي تمارسه الأطراف الأخرى

القبائل/ العشائر	- هي على طرفٍ نقيض للفكرة المدنية والحقوقية، وترى في العمل المدني والمواطنية ما يهدّد سلطتها البطريركية ا لتقليد ية - تعمل وفق المنهج عينه كما المؤسّسات الدينية/الطائفية لكن مع استخدام مرجعية اجتماعية تقليدية (بدل الدينية) لا سيّما العادات والتقاليد - لها حضور متفاوت الأهمية حسب المناطق والتكوين الاجتماعي فيها، وغالباً ما تكون أقوى من المؤسّسة الدينية في بعض الحالات، وقد استخدمت من قبل السلطة في مواجهة داعش (الصحوات)، كما أنها موجودة في قاعدة السلطة الحزبية في كردستان وتتداخل معها	- مجال تركيزها اجتماعي - ثقافي محافظ - تُركّز أيضاً على تقييد حرّية عمل المجتمع المدني لا سيّما ما يتعلّق بحقوق النساء والحرّيات الشخصية - أشكال ضغطها عموماً أقلّ عنفاً من الميليشيات والمؤسّسات الدينية/الطائفية، ولكنّ ضغطها فعالٌ في الحؤول دون تشكّل ثقافة مدنية حقوقية، وتطوّر الحرّيات الفردية والشخصية المستقلّة خارج الجماعية العشائرية - العائلية

حرّية الصحافة والتعبير

الحكومات المتعاقبة بعد 2003 لم تسنّ أيّ قانونٍ جديد بدلاً من قوانين السلطات القمعية السابقة، كما أن مشروع قانون حرّية التعبير الذي قدّمته الحكومة منذ عام 2011 كان أشدّ قسوةً. لذا رفضت المنظّمات غير الحكومية هذه النسخة في كلّ مرّة يُعاد مناقشتها داخل المجلس، دون أن تتوصّل لإقناع الحكومة بإلغائها وتقديم مشروعٍ جديد. وفي ما يتعلّق بالصحافة تحديداً، هي لا تزال محكومة بالقانون رقم 111 لسنة 1969 الذي يسمح بسجن الصحفيّين لمدّة تصل إلى سبع سنوات إذا ما أدينوا بتهمة إهانة الحكومة.

وفي جانب ممارسات السلطة، فقد تعرّض عددٌ كبير من الصحفيين للقمع أثناء قيامهم بعملهم. من جهتها، كانت الأطراف غير الدولتية أكثر عنفاً، إذ تعتمد بعض الأحزاب والميليشيات أسلوب دفع أنصارها للتظاهر ثم اقتحام المكاتب الإعلامية متى تعرّضت الى النقد وفقاً لوجهة نظرها، في ظل تنامي ظاهرة الإفلات من العقاب تحت حماية الأطراف التي لديها مصلحة في معاداة حرّية التعبير وتقويض مساحة العمل الصحفي في العراق.

الفضاء الإلكتروني وخطاب الكراهية

لا يزال قانون الجرائم المعلوماتية يدور منذ أكثر من عشرة أعوام في دائرة إجراءات التشريع النيابية، دون نتيجة. ويتخوّف المجتمع المدني من سعي السلطة الى التفرّد في صياغة القانون وفق مصالحها وجعله وسيلةً لتقييد الوصول الى الشبكة الدولية، وأداةً للرقابة على حرّية التعبير. تحوّلت المنصّات الإلكترونية الى ملاذٍ آمن لتزييف المعلومات والأخبار المُضلّلة، ومنطلقاً لإهانة الناس وتشويه سمعتهم والتحريض على قتلهم، بدورٍ مباشر لما يسمّى بالجيوش الإلكترونية التابعة للأحزاب أو الميليشيات (مثل قضية اغتيال ريهام يعقوب في البصرة نهاية عام 2020).

ويركّز خطاب العنف والكراهية في الفضاء الإلكتروني بشكلٍ خاص على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع كالمرأة و "الأقلّيّات"، وحصول حالات استهداف متقابلة بين الأطراف وصلت الى حدّ العنف الجسدي والاقتتال المسلّح. وبشكلٍ عام، ينال المعارضون السياسيون والنشطاء الحقوقيون والصحفيون حصّة الأسد من خطاب الكراهية، بما في ذلك منظّمات المجتمع المدني التي تُتّهم بالسّعي الى تفكيك الأسرة أو إشاعة الفساد الأخلاقي.

حرّية التجمُّع

من جهة الدولة والتشريع، لا يزال أمر سلطة الائتلاف رقم 19 لسنة 2003 ساري المفعول في تنظيم حرّية التجمُّع لتعثّر تشريع قانونٍ جديد في أروقة مجلس النواب. فالأمر النافذ يقتضي الحصول على موافقةٍ رسمية لأيّ تظاهرة شعبية قبل 24 ساعة من موعدها وأن تكون محدّدةً من حيث الزمان والمكان وأن لا يترتّب عليها عرقلة طرق السير العامة، وإلّا تعمد القوات الأمنية الى منع أو فضّ تجمُّعاتها بكلّ الطرق بما فيها القوّة المُفرطة. إلّا أنّ هذه الشروط أصبحت تُطبّق بانتقائية من قبل الحكومة حيث يتمّ منع إجراء المظاهرات في حال القيام بها من قبل جهاتٍ شعبية لعدم استيفاء الشروط، بينما لا تُطالب الأحزاب السياسية بالالتزام بها.

في المقابل، فإن الأطراف غير الدولتية (ميليشيات، عشائر، قوى حزبية...إلخ)، التي تمثّل سلطة أمرٍ واقع في أماكن تواجدها، تملك إمكانية منع أيّ تجمُّع أو تحرّك احتجاجي مستخدمةً ذرائع مختلفة، لا بل إنها تلجأ الى العنف المباشر من خطفٍ وقتلٍ وقنصٍ وإطلاق النار بشكلٍ جماعي على المتظاهرين أو المعتصمين (متداخلةً أحياناً من قوى أمنية متواجدة في المكان)، كما حصل تكراراً في احتجاجات تشرين 2019.

المجتمع المدني يقاوم

على الرغم من هذه البيئة المعادية للفكرة المدنية والمواطنية، استطاعت قوى مدنية حقوقية وتنموية أن تحصّن نفسها وتحمي بيئة عملها المباشرة من التقييد الشديد، مستفيدةً من الحدّ الأدنى من وجود فكرة الدولة والمؤسّسات، وحاجة الحكومة الى الدعم الخارجي من جهة، وحاجتها الى الجمعيات والمنظّمات المدنية في الداخل، من جهةٍ ثانية، من أجل التخفيف من حدّة الأزمات الاقتصادية والمعيشية وتقديم المساعدات للناس، وكذلك من أجل المصالحة وبناء السلام بفعل التداعيات الكارثية التي نتجت عن الحروب، لا سيّما عن سيطرة داعش على قسمٍ كبير من مساحة البلاد. وقد تمّ تحقيق بعض النتائج الإيجابية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، نشطت الحركة الحقوقية وأصدرت التقارير الوطنية والقطاعية لغرض المناصرة الداخلية وفي المنتديات الأممية. أضف الى ذلك، أن حراك تشرين 2019 الشعبي أنتج بعض التشكيلات السياسية التي خاضت الانتخابات النيابية التي أوصلت بعض الممثّلين عنها (18 نائباً) إضافة الى عددٍ من المستقلّين الى مجلس النوّاب (وهو أمر حصل أيضاً في لبنان).

غير أن هذه الإيجابيات لا تنفي واقعَ أن المحصلة العامة لا تزال سلبية من الناحية الهيكلية. وأخطر ما يحدّ من فاعلية الفضاء المدني هو حملات التهديد والمضايقات والترهيب التي يتعرّض لها المدافعون البارزون عن حقوق الإنسان وبعض الصحفيّين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، كونها تؤدّي الى تآكل الحيّز المدني وانكفائه بعيداً عن الأهداف التي يسعى لتحقيقها، خصوصاً بعد تعرّض بعض الناشطين في الحراك الاحتجاجي لعمليات اغتيال أو اختفاء قسريّ قامت بها عناصر مجهولة الهوية.

خُلاصة عن حالة الفضاء المدني في العراق

يمكن تلخيص حالة الفضاء المدني في العراق بالنقاط التالية:

1. في العراق، المسافة بين الدولة وبين المجتمع الأهلي - لا سيّما مكوّنه التقليدي المحافظ - ضئيلة الى حدٍّ كبير حيث إن الأهليّ المتمثّل في تنظيمات مسلّحة وعشائر ومؤسّسات دينية/طائفية هو عنصر حاسم في تكوين السلطة والدولة ومؤسّساتها.

2. الضغط الذي يتعرّض له المجتمع المدني ونشطائه، لا سيّما منظّماته المدنية والحقوقية، والذي تمارسه الأطراف غير الدولتية، هو أكثر عنفاً من التقييد الذي تمارسه الدولة وأجهزتها. وهي تستخدم الأيديولوجيا الدينية والتقاليد والعادات، وتُهَم تخريب الأسرة والعلاقات المجتمعية والإرهاب مجتمعةً أو متفرقةً من أجل التضييق على الفضاء المدني الى الحدود القصوى.

3. الطابع الأساسي للتضييق في العراق ليس في التفاصيل، وتشترك السلطة الاتّحادية والسلطة في كردستان مع الأطراف غير الدولتية في موقفها من الفكرة المدنية والمقاربة الحقوقية وإن من منطلقات مختلفة: في كردستان بسبب الطابع القوميّ الشمولي للنظام الحزبي هناك؛ الطابع المعارض للمجتمع المدني المستقلّ الذي يجعل من مكافحة الفساد وبناء الدولة المدنية غايته النهائية بما يضعه في مواجهة مع السلطة الاتّحادية في كردستان؛ الأيديولوجية الدينية/الطائفية والثقافة والعلاقات العشائرية والقبلية التي تتعارض مع الفكرة المدنية بسبب الطابع البطريركي للقوى غير الدولتية والتي تشكّل - مع ثقافتها - نوعاً من البناء التحتيّ للسلطة السياسية ما يعطيها مشروعية هي بأمسّ الحاجة اليها.

4. الصراعات داخل السلطة بين المكوّنات المختلفة، وبين التيّارات السياسية والفئات الاجتماعية الشديدة التنوّع في العراق، بالتلازم مع الأزمات والحاجة الى دور المجتمع المدني، توفّر هامشاً من حرّية العمل لمنظّمات المجتمع المدني الحقوقية، وبنسبةٍ أكبر للجمعيات التي تعمل في مجال الرعاية والمساعدات الاجتماعية وتنفيذ مشروعاتٍ مشتركة مع الدولة أو مع المنظّمات الدولية.

5. التلازم بين السياسي والمدني في العراق شديدٌ أيضاً، ومدخله الأساسي هو الأيديولوجيا والثقافة التقليدية التي تلعب دوراً محدّداً في تكوين السلطة. في المقابل، فإن التمييز بين المدني والأهلي من منظور مضمون الفكرة المحرّكة لعمل الجمعيات له أهمّيّةٌ كبيرة، نظراً لأن بناء الدولة المدنية التي تتمتّع بحيّز من الاستقلالية النسبية عن مكوّنات المجتمع الأهلي والفاعلين غير الدولتيين، هو معبرٌ إلزامي الى بناء المواطنة والتحوّل الديمقراطي في المجتمع والدولة على حدٍّ سواء.

6. معايير دول الشمال مزدوجة في التعامل مع العراق. خطابها الشكليّ ومن خلال المنظّمات الأممية والمنظّمات غير الحكومية الدولية ومن خلال دعم السفارات المباشر، يروّج للديمقراطية والمصالحة والمواطنة والاستدامة؛ في حين أن القرارات الحاسمة في المجال السياسي هي في صفّ السلطة، ومن خلفها القوى الإقليمية النافذة التي تذهب في الاتّجاه المعاكس تماماً، بما يُبقي العراق استراتيجياً تحت السيطرة السياسية من جهة، وتحت سيطرة نظام غنائمي يستنفد الموارد من خلال الرّيع والفساد من جهةٍ أخرى.

فلسطين: مجتمع مدني في مواجهة احتلال وحكومتين وعسكرة المجتمع [8]

تمهيد

يتشكّل الفضاء المدني الفلسطيني في سياق معطياتٍ شديدة التعقيد، وتحت ضغط أطرافٍ كثيرة تتصارع في ما بينها، وتتآزر موضوعياً في رسم حدوده وحدود فعّالية المجتمع المدني ومنظّماته، رغم اختلاف طبيعتها ومنطلقاتها ومصالحها. من جهةٍ أولى، هناك **الاحتلال** الذي يشكّل السلطة الوحيدة على الأرض الفلسطينية المحتلّة عام 1948 والقدس الشرقية، وتمتد سلطته الفعلية إلى ما هو أبعد من ذلك في الضفّة الغربية وقطاع غزّة رغم اتفاقية أوسلو التي تشكّلت سلطةٌ وطنية بموجبها.

من جهة ثانية، هناك **سلطة/حكومة رام الله** التي تمارس سيادة منتقصة على الضفّة الغربية بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. وهناك ثالثاً **سلطة/حكومة الأمر الواقع في غزّة**، حيث تنفرد فيها حركة حماس التي تحمل أيديولوجيا إسلامية، والتي تشكّل حيّزاً خاصاً مستقلّاً عن رام الله جغرافياً ومن حيث طبيعة الممارسات السلطوية ووضعية المجتمع المدني فيها.

يجب أن نضيف في هذا المجال، أن السلطات/الحكومات الثلاث (الاحتلال، ورام الله، وغزة) لا تختزل التكوين المجتمعي، ولا تنفي وجود فاعلين آخرين في المجتمع نفسه لهم تأثيرهم في الفضاء المدني، ونقصد بشكلٍ خاص التيّارات المحافظة وهي نوعان: **التشكيلات العشائرية والمؤسّسات الدينية** وثقافتها. كما ثمّة حضور **للفصائل والتنظيمات الفلسطينية المسلّحة** - من يشارك منها في الحكومتين ومن لا يشارك - وهي تتبنّى عموماً فكر المقاومة المسلّحة للاحتلال (سواءَ مارسته فعلياً أم لا) وتطبع به أشكال المقاومة والثقافة، وتنشئ منظّمات مجتمع مدني تابعة لها. وثمّة جوانب في العسكرة تتباعد مع ما يمكن أن تكون عليه أشكال المقاومة المدنية ومضامينها، على ما أظهرته تجربة الانتفاضة الأولى عام 1987 والتي كانت انتفاضة مدنية بامتياز، بل انتفاضة المجتمع بأسره ضدّ الاحتلال.

أخيراً تعمل منظّمات المجتمع المدني في مجتمع فلسطيني موزّع بين الخط الأخضر (فلسطينيو عام 1948)، وغزّة، والضفّة، والشتات، **يشكّل الانتماء الوطني الفلسطيني لحمتَه شبه الوحيدة، فيما هو عدا ذلك مجتمعاتٌ متمايزة من حيث إشكالياتها وخصائصها وظروفها والقوانين التي تحكمها، يوحّدُها مواجهتها للاحتلال، والانتماء إلى فكرة/حلم فلسطين حرّة مستقلّة.** ويتكوّن في كلّ حيّزٍ جغرافي فضاءٌ مدني بخصائص مميّزة يرسم إطار عمل وفعّالية المجتمع المدني فيه، مع انتمائه إلى الفضاء المشترك وإن كانت عناصر هذا الأخير محدودةً وتتعلّق بالمستقبل.

الإطار العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي

أنتج اتفاق أوسلو وضعيةً غير مسبوقة إذ أنشأ سلطةً وطنية تحت الاحتلال (الفعليّ). السلطة الوطنية الفلسطينية المقسومة إلى حكومتين حاليّاً، هي سلطةٌ منقوصة بكل معنى الكلمة، فلا حدودُ "الدولة" تُحترم، ولا عملة وطنية، ولا جباية مباشرة لموارد الخزينة، ولا اقتصاد وطني فعلي، ولا سيطرة على الموارد الطبيعية (المياه على سبيل المثال)، والمستوطناتُ منتشرة على امتداد الضفّة الغربية، والقدسُ تتعرّض للتهويد، وغزّة محاصرةٌ. كما أنها سلطةٌ شديدة التبعية للخارج لا سيّما المساعدات المالية الدولية التي تشكّل مورداً أساسياً لقدرة الحكومة على أداء مهامها، وعاملاً حيوياً في تمويل عمل وتدخّلات ومشاريع منظّمات المجتمع المدني.

باختصار فلسطين فاقدة لقدرتها على ممارسة حقّها في التنمية على كلّ المستويات: حقّ تقرير المصير، والحقّ في السيطرة على مواردها وفي تقرير سياساتها الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكلٍ حرٍّ ومستقلّ.

المجتمع الدولي... واتفاقيات أبراهام

كان لاتفاقيات التطبيع الأخيرة التي أبرمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي مع بعض الدول العربية الأثر المباشر على المواطنين الفلسطينيين وعلى المجتمع المدني فيه. وبشكلٍ عام، كان الفلسطينيون ومجتمعهم المدني يتمتّعون بقدرٍ متقدّمٍ من التضامن الدولي الذي يوفّر لهم بعض الحصانة إزاء انتهاكات الاحتلال، كما أن الخطاب الذي يميّز بشكلٍ واضح بين الحقّ في التحرّر من الاستعمار والاحتلال، وبين الإرهاب هو الأساس في هذا الموقف.

غير أن اتفاقيات أبراهام التي أبرمت مؤخراً مع عددٍ من الدول العربية وجهت ضربةً إلى هذا الخطاب نظراً لما يحمله التطبيع من تغيير الثقافة السائدة حول الكيان الاستعماري إلى القبول به كدولة طبيعية، وبالتالي تمتّع هذا الكيان بالضمانات والحصانة للإفلات من العقاب على انتهاكاته لحقوق الإنسان، مع نزع الأبعاد السياسية والثقافية والأخلاقية عن شرعيّة النضال الفلسطيني لإنهاء هذا الاحتلال. وهذا يترك أثراً مباشراً على الموقف العربي وعلى مستوى الدعم العربي الذي يتراجع باستمرار.

وبالمعنى المباشر، توسّع مستوى عدوانية الولايات المتحدة الأميركية (تحت إدارة ترامب) إزاء القضية الفلسطينية وتأثّرت بذلك دولٌ أخرى بشكلٍ مُتفاوت بما في ذلك دول أوروبية. وبات الاستناد إلى ذريعة الإرهاب وتهديد الأمن أكثر استخداماً، وترجمته أكثر تطرّفاً. وظهر ذلك جليّاً في زيادة انتهاكات قوات الاحتلال لكافّة حقوق الفلسطينيين، والتي بلغت حدّ تنفيذ الإعدامات الميدانية للفلسطينيين، بالإضافة إلى منع الحرّيات الشخصية وحرّية الرأي والتعبير. وحتى ممارسات السلطة الفلسطينية زادت من ضغطها على المجتمع المدني والمعارضين للحكومة سواءً في الضفّة أو غزّة، في سعيٍ لمسايرة التحوّل الخارجي أو لاعتبارات داخلية.

بهذا المعنى فإن اتفاقيات أبراهام وآثارها الدولية والإقليمية والداخلية تشكّل أحد مؤثّرات البيئة الخارجية على الفضاء المدني، بمعنى البيئة الكلّية المحدّدة لفعالية المجتمع المدني في فلسطين، والتي لا يمكن إغفالها.

تعدّد المرجعيات القانونية

يُعتبر تعدّد المرجعيات القانونية سمةً فريدة في فلسطين: مجموعة من القوانين العثمانية، وقوانين الانتداب البريطاني، والقانون الإسرائيلي (في أراضي 1948)، والقانون الأردني في الضفّة الغربية، والقانون المصري في قطاع غزّة، والقانون الثوريّ لمنظّمة التحرير الذي وضع عام 1979، بالإضافة إلى القوانين التي أقرّها المجلس التشريعي بعد إقامة السلطة الفلسطينية عام 1994، والمراسيم الرئاسية، والقرارات بقانون الصادرة عن الرئيس الفلسطيني في رام الله، والقوانين الصادرة عن المجلس التشريعي في قطاع غزّة من خلال "كتلة الإصلاح والتغيير" التابعة لحماس. وفي دول الشتات يخضع اللاجئون الفلسطينيون للقوانين الوطنية للبلدان التي يعيشون فيها.

أمّا الجمعيات ومنظّمات المجتمع المدني فتخضع لقانون الجمعيات الخيريّة رقم 1 لسنة 2000 وتعديلاته، بالإضافة إلى لائحة مجلس الوزراء رقم 3 لسنة 2010 وتعديلاته الخاصّة بعمل الشركات غير الهادفة للربح، وقوانين وتنظيمات أخرى مكمّلة.

المتغيّر خلال عام 2022 هو مشروع نظام تنظيم قطاع المنظّمات غير الهادفة للربح لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2022 الصادر عن حكومة رام الله، ويتّضح جليّاً بأن معظم النصوص الواردة في مشروع هذا النظام تنطوي على انتهاكات واضحة وواسعة لحرّية عمل الجمعيات ومنظّمات المجتمع المدني. فالتشريعات الفلسطينية تعتبر الجمعيات الخيريّة والشركات غير الربحيّة جهات خاضعةً لهذا

القانون الذي يُخضعها لرقابة جهاتٍ حكومية عدّة. يضع ذلك منظّمات المجتمع المدني تحت ضغطٍ شديد مع الأخذ بعين الاعتبار اعتمادها الكبير على التمويل الدولي الذي تزداد شروطه السياسية أكثر فأكثر.

ممارسات القمع والتضييق

وتمارس كل سلطة/حكومة أشكالاً من القمع والتضييق على الفضاء المدني ومنظّمات المجتمع المدني بطرقها وأدواتها الخاصة.

سلطة الاحتلال

من الناحية الفعلية قانونياً وفي الممارسة، لا تزال إسرائيل دولةً محتلّةً في علاقتها مع فلسطين ومع الشعب الفلسطيني سواءً في الضفّة الغربية أو القطاع أو في أراضي 1948 حكماً. وتمثّل قوات الاحتلال الإسرائيلي السلطة الحقيقية في المجال الاقتصادي والأمني، وحتّى في السيطرة على الأرض (حصار غزّة، الجدار في الضفة، المناطق ج والمستوطنات... الخ) بالإضافة إلى كونها أصدرت منذ 1967 ما يقارب 2500 أمر عسكري في الضفّة وغزّة لا يزال بعضها ساري المفعول. ويفرض الاحتلال قوانينه وأوامره بالقوّة على الفلسطينيين من خلال نظام الإغلاق، والاقتحامات والاعتقالات ومصادرة الأراضي. وتخصّ سلطات الاحتلال منظّمات المجتمع المدني الفلسطينية، لا سيّما الحقوقية منها والناشطة في مجال حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، كما حصل في واقعة اقتحام وإغلاق مكاتب سبع منظّمات غير حكومية اعتبرتها إرهابية، بعد أن فشلت في محاصرتها دولياً وقطع الدعم المالي الأوروبي لها. أما الذريعة الأساسية هنا فهي الإرهاب ودعم المنظّمات الإرهابية.

حكومة رام الله

استمر فرض القيود على منظّمات المجتمع المدني الفلسطيني من خلال الاستمرار في إصدار القرارات بقوانين وسنّ الأنظمة المتعلّقة التي تمسّ عمل المؤسّسات الأهليّة، إضافةً إلى استمرار التعامل مع ملف المؤسّسات الأهليّة بطابعٍ أمني، من خلال وزارة الداخلية، والتدخّل في الشؤون الداخلية للمؤسّسات بعدم التسجيل أو بطء الإجراءات المتعلّقة باعتماد مجالس الإدارة، وما يُرافق ذلك من إجراءات أخرى من قبل البنوك الفلسطينية وسلطة النقد، إضافةً إلى التدخّلات المتعلّقة بعضوية المؤسّسات وممثّليها على خلفيةٍ سياسية. تفاقم ذلك بعد الانقسام بين فتح وحماس وقيام حكومتين، حيث أصبح الانتماء إلى أحد التنظيمين أو تأييده مبرراً للاستبعاد والتضييق الإضافي.. كما كان الاعتداء على المتظاهرين والاستخدام المفرط للقوّة من السلوكيات السائدة خلال عامي 2021 و2022.

جرى أيضاً التوسّع في فرض المزيد من القيود على الحقّ في الوصول إلى المعلومات وحرّية الصحافة وعلى الفضاء الرقمي. كذلك استمر **تجديد حالة الطوارئ** من خلال المرسوم الرئاسي رقم (1) لعام 2020 بحجّة الجائحة.

حكومة غزّة

ما سبق عرضه من نماذج التضييق الذي تقوم به السلطة الوطنية في رام الله ينطبق أيضاً على ممارسات حكومة حماس في غزّة، مع إضافة طابع أيديولوجي - ثقافي لها بسبب طابعها الإسلامي. ويستمر تقييد حرّية التعبير والتجمُّع من خلال فرض قيودٍ على الفعاليات الثقافية والفنية أو منع إقامتها، وذلك بموجب قرارٍ داخلي غير مُعلن للأجهزة الأمنية في القطاع، إضافةً إلى القيود المفروضة على الفرق والمعاهد الموسيقية، من خلال اشتراطات مُسبقة بالحصول على تراخيص لإقامة أيّة حفلات حتّى وإن كانت لمؤسّسات المجتمع المدني. ويتوجّب على مالكي الصالات وأصحاب الفنادق والمطاعم إعداد قائمة بالأنشطة والجهات التي ستقوم بالفعاليات وتسليمها لكلٍّ من مباحث السياحة

للموافقة عليها مُسبقاً، مع متطلبات لمعلومات إضافية عند زيادة عدد المشاركين/ات عن خمسين شخصاً.

كما يستمر تدخّل وزارة الداخلية في قطاع غزّة بشقيَّها المدني والأمني في أنشطة العديد من الجمعيات الأهليّة من حضور اجتماعات الجمعيات العمومية للجمعيات، الى إجراءات التدقيق السنوي متجاوزةً بذلك دور الوزارة المختصّة. كما يتمّ استدعاء الباحثين ومقدّمي الخدمات ذات الطابع البحثيّ للتحرّي والاستفسار حول تلك الدراسات والأبحاث والنتائج التي خرجت بها، في محاولةٍ للضغط والتأثير عليهم لتغيير أو تعديل النتائج.

التضييق على الفضاء المدني في غزّة يشارك أساليب التضييق التي تعتمدها حكومة رام الله، مع إضافة مستوى أشدّ من التدخّل في الحياة الثقافية والحرّيات الشخصية.

من ضغوط السلطة إلى الضغوط المجتمعية

كما هو الحال في البلدان الأخرى، لا يقتصر التضييق على الفضاء المدني على السلطة أو الحكومة أو الدولة وأجهزتها وقوانينها، بل ثمّة مصادر أخرى للتقييد لها طابعٌ مجتمعي. وفي الحالة الفلسطينية يمكن الإشارة إلى عاملين: **الأوّل** هو ما يمكن اعتباره ثقافة الاستقطاب السياسي والفاعل الأساسي هنا هو الفصائل والتنظيمات الفلسطينية المسلّحة؛ و**الثاني** هو التيار التقليدي المحافظ المتمثّل بدور العشائر واستخدام ذريعة الدين والعادات والتقاليد لتقييد فعّالية المجتمع المدني.

الاستقطاب السياسي

ثقافة الاستقطاب السياسي منتشرة وراسخة في الوعي الشعبي الفلسطيني وفي البرامج السياسية وأيديولوجية الغالبية الساحقة من الأحزاب والفصائل الفلسطينية من كلّ الاتجاهات، وهي في أساس قيام منظّمة التحرير الفلسطينية التي هي الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني وأساس مشروعية سلطة أوسلو. وتجد هذه الثقافة والممارسة أساسَها في الحقّ في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المشروعة.

لا يتعلّق الأمر في هذه الفقرة بمناقشة هذه الفكرة نفسها، بل انعكاس ذلك على الناس وعلى الفضاء المدني والجمعيات والمنظّمات لا سيّما بعد 1994، وفي ظل التطوّرات الأخيرة. ومن نتائج هذه الثقافة أن الأحزاب والتيارات السياسية والفصائل (بما في ذلك الفصائل الإسلامية) تعمد كلّها إلى إنشاء منظّمات غير حكومية وجمعيات ومؤسّسات تابعة لها من أجل الأعمال الاجتماعية والخيرية وتنفيذ المشاريع وما إلى ذلك. وهذا ينقل الاستقطاب السياسي إلى داخل منظّمات المجتمع المدني نفسه، ما يؤثّر سلباً على دورها المدني والمُوَحَّد للمجتمع (على غرار الدور الذي قامت به قبل قيام السلطة الوطنية لا سيّما أثناء الانتفاضة الأولى عام 1987). ويزيد ذلك من الآثار الجانبية السلبية على العمل المدني. أما عن علاقة الحزب/الفصيل السياسي بمنظّمات المجتمع المدني التي أنشأها فهي عموماً علاقة تبعية لا تحترم حيّز الاستقلالية النسبية للعمل المدني عن العمل السياسي، ولا تميّز بين الدور السياسي للعمل المدني وبين تحوّل المنظّمات إلى مجرد صدى لموقف الحزب أو التيار السياسي.

ويتعلّق الأمر هنا بالحاجة إلى مناقشة عميقة لهذه العلاقة بين السياسي - الفصائلي وبين المدني، وبين المقاومة الشعبية الشاملة والمستمرة من منظور الحقوق، وبين المواجهات العسكرية والحربية المتكرّرة.

العشائر والتيّارات المحافظة

يتزايد تأثير العشائر والتشكيلات والتيّارات التقليدية المحافظة في المجتمع بمقدار فشل ما يُعتبر بِنىً مدنية حديثة (مثل الدولة والمؤسّسات والأحزاب والنقابات...إلخ) في تحقيق نتائج ملموسة في الأهداف المعلنة أو معالجة الأزمات. يساعد

ذلك على انتشار ثقافة انكفائية إلى التشكّلات التقليدية والتوسّع في تأثيرها من دائرة الثقافة والعلاقات المجتمعية إلى المستوى السياسي والحيّزَين العام والخاص. في هذا الصدد، يُسجّل مثلاً في فلسطين، بحسب تقارير المنظّمات النسَوية، تزايدٌ في نسبة جرائم القتل ضد النساء والفتيات في كلّ أوساط الشعب الفلسطيني في كلّ المناطق (غزّة، الضفّة، أراضي 1948) خلال السنوات الأخيرة، مع عجزٍ أو تواطؤٍ من قبل الدولة وأجهزتها ومن قبل القضاء في التصدّي لهذه الظاهرة. كما أن الفعل السياسي العشائري انتقل في بعض الحالات إلى الفعل السياسي المنظّم في بعض المجالات كما في الخليل على سبيل المثال، من خلال فعاليات سياسية تهدف إلى فرض خروج فلسطين من اتفاقية السيداو، والتهجّم الشديد وصولاً إلى التهديد والدعوة إلى منع وتحريم المنظّمات النسَوية بحجّة تهديد المجتمع والأسرة. كما ثمّة ظاهرات مشابهة في مجالات الثقافة والحرّيات الفردية أيضاً من النوع عينه.

الخطورة في هذه الظاهرة أنها تمارس الضغط المجتمعيّ المباشر على خلفية الدين والتقاليد والعادات والحفاظ على الأسرة ورفض ثقافة الغرب، مع ضمورٍ مقابل لفكرة سيادة القانون الوضعي لصالح الغُرف العشائري. ويشكّل هذا الأمر ضغطاً على المجتمع المدني وعلى فكرة المواطنية والحداثة، لا سيّما ما يتّصل بحقوق النساء، التي هي مدخلٌ لتعطيل فكرة سيادة القانون الوضعي وفرض انحساره لصالح تعزيز سلطة العشائر والوجهاء التقليديين على حساب بناء دولة حديثة، وإنْ تحت الاحتلال.

السياسي والمدني في الحالة الفلسطينية

ثمّة وضعيةٌ خاصة في علاقة السياسي بالمدني في الحالة الفلسطينية تتمثّل في وضعية الاحتلال حيث المواجهة هي بين الشعب الفلسطيني برمّته، وبين سلطة الاحتلال الإسرائيلي بما هو دولةٌ محتلّة. وبهذا المعنى كان للمجتمع المدني الفلسطيني منذ عقود دورٌ سياسي وطني مباشر في مقاومة الاحتلال - ولا يزال - انطلاقاً من الحقّ في تقرير المصير الذي هو أيضاً في صلب الحقّ في التنمية. وتقوم استراتيجية العمل في هذا المجال على استخدام مرجعيات حقوق الإنسان والقانون الدولي، والرصيد السابق والحالي من التضامن الدولي مع الحقّ الفلسطيني من أجل توفير الحصانة والاحتضان لحقوق الفلسطينيين، ولضمان استمرار الدعم من أجل تمكينهم من تنفيذ تدخّلاتهم وخرق الحصار المالي والسياسي الذي يتعرّض له المجتمع المدني بحجّة دعم الإرهاب ورفض السلام مع إسرائيل.

من جهةٍ أخرى، تتشابه الحالة الفلسطينية مع باقي الدول العربية بالنسبة إلى الترابط بين السياسي والمدني في العلاقة مع السلطة/الحكومة الوطنية (في رام الله وغزّة) بمقدار ما تتّجه ممارسات الحكومة نحو القمع والتشدّد في التضييق على الفضاء المدني، بما يجعل حرّية العمل وحرّية التعبير مشروطةً بمعنى بالتغيير السياسي. ولا يقتصر الأمر على مسألة إنهاء الانقسام بين غزّة ورام الله، لأن الأمر يتعلّق بمضمون السياسات والممارسات، لا بالانقسام السياسي - الجغرافي وتوزّع القمع والتشدّد على حيّزَين وسلطتين كما هو الحال حالياً. وتبقى نقطةٌ خاصة أخرى في هذا المجال، وهي كيفية الحفاظ على مسافة موضوعية بين العمل المدني والعمل العسكري للفصائل بما يحرّر منظّمات المجتمع المدني من الاستتباع الحزبي ويحرّر المجتمع من الآثار الضارّة لثقافة العسكرة.

خلاصة عن حالة الفضاء المدني في فلسطين

يمكن تلخيص حالة التضييق على الفضاء المدني في فلسطين في النقاط التالية:

1. مصادر التضييق على الفضاء المدني تشمل دولتين (دولة الاحتلال الإسرائيلي، ودولة فلسطين)، وضمن دولة فلسطين حكومتان: واحدةً في رام الله وواحدةً في غزّة تتشابهان في ممارسة التضييق مع خصائص مميّزة لكل منهما لجهة التشدّد ونقاط التركيز. ويتوسّع دور الهياكل التقليدية في التضييق أيضاً، لا سيّما العشائر التي تتوسّع سلطتُها أمام انحسار دور السلطة المدنية خاصّةً في ما يتصل بحقوق النساء والأحوال الشخصية والثقافة.

2. يشكّل البعد الدولي مصدراً آخر بالغ الأهمية للتضييق على الفضاء المدني، سواءَ مباشرة أم من خلال سلطات الاحتلال بما هو احتلالٌ خارجي. أماكن ضغط المجتمع الدولي تشمل التشكيك بمشروعية النضال الفلسطيني (لا سيّما بعد اتفاقيات أبراهام) وذريعة دعم المجتمع المدني للإرهاب، ويتّخذ شكل التضييق المالي والمشروطية السياسية المباشرة. ومن جهة الاحتلال، فإن ذلك يتّخذ شكل التدخّل الفج واقتحام المقرّات وإغلاقها بالحجج نفسها، إضافةً إلى الانتهاكات الأخرى الأكثر خطورةً للحقوق الفلسطينية بشكلٍ عام بما في ذلك الاعتداءات والحصار والاغتيالات والاعتقالات، والانتهاك الشامل للحقوق بما في ذلك الحقّ في التنمية وتقرير المصير.

3. تستخدم السلطات الوطنية في كل من رام الله وغزّة أدوات التضييق التقليدية، من قوانين وممارسات تضييق، والتدقيق الأمني، وتدخّل الأجهزة في عمل المنظّمات، والتضييق المالي والإداري، للحدّ من قدرة المجتمع المدني على العمل لا سيّما في المجال الحقوقي والتنموي في التأثير في السياسات أو الاحتجاج عليها.

4. على الرغم من وجود سلطة وطنية وحكومتين، المجتمع المدني الفلسطيني له وجهٌ وطنيٌ تمثيلي على المستوى الدولي، ينطلق من مرتكزات حقوقية ومن القانون الدولي والحقّ في التنمية بما يتجاوز العمليات السياسية المباشرة على المستويين الدولي والإقليمي، وهو بذلك لا يزال أقرب إلى تقاليد التضامن العالمي مع الحقّ الفلسطيني من حكومتي رام الله وغزّة. وهذا الدور يتطلّب اعتماد استراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى من منظور مدني وحقوقي يتجاوز ما هو قائم حالياً.

5. تحرير عمل المجتمع المدني الفلسطيني من الاستقطابات الحزبية الفصائلية أمرٌ حاسمٌ في استراتيجيات عمل المجتمع المدني ويتطلّب صياغة جريئة وواقعية في آن.

6. إذا كانت السلطة الوطنية تمثّل حيّزاً جغرافياً محدّداً (في رام الله وفي غزّة)، فإن المجتمع المدني الفلسطيني يعطي الأولوية لتمثيل الشعب الفلسطيني برمّته، في الضفّة والقطاع، وفي القدس، وفي الأراضي المحتلّة عام 1948، وفي دول الشتات. أي أن تمثيلَه يمتد على مساحة الانتشار الفلسطيني برمّته، ولا يقتصر على نطاق جغرافي دون غيره. وهذه الخاصّية تتطلّب أيضاً استراتيجيات عمل، ومضامين ومبادرات من نوعٍ مختلف عن السائد.

السودان: المجتمع المدني في قلب الصراع من أجل التغيير[9]

تمهيد

لا يزال السودان في صلب عملية تحوّلٍ سياسي بدأت في ديسمبر/كانون الأول 2018 ولم تكتمل بعد، أو - على نحوٍ أكثر دقّةً - لم تصل الى نقطة توازنٍ مستقرٍ نسبياً بين مختلف الأطراف المُشاركة والمتصارعة في هذا المسار. المرحلة الراهنة بدأت في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، مع قيام الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة في السلطة الانتقالية بانقلابٍ على السلطة الانتقالية وعلى الوثيقة الدستورية التي تمّ التوقيع عليها عام 2019. أفضى الانقلاب الى إلغاء اتفاقية الفترة الانتقالية وحلّ هياكل سلطتها وبدأت معه حلقةٌ من العنف من جانب السلطات تجاه الجموع المدنية التي عارضته، واستمرّت في معارضتها له، بشتّى سبل المقاومة غير المسلّحة.

لا تزال الحركة الاحتجاجية مستمرّة وقويّة في مواجهة الانقلاب الحالي رفضاً لتفرُّد العسكريين في السلطة وتعميق التوجّه القمعي ضد القوى السياسية والمدنية المعارضة على حدٍ سواء. وقد أتى الردُّ الشعبي بتجذير المواجهة التي تتقدّمها بشكلٍ خاص لجان المقاومة التي تتعزّز باستعادة المكوّن النقابي لدوره أيضاً بشكلٍ أكثر فعالية. لذلك، فإن المشهد السوداني أكثر تفاؤلاً من البلدان الأخرى، حيث إن الناس لم يخرجوا من الشارع، ولم يسمحوا للانقلاب أن يرتاح ويستقر، ولا أن يكسبَ شرعيةً فعلية. ولا يزال الصراع مُحتدماً.

الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي

باشر الانقلابيون فوراً بحملة اعتقالات واسعة شملت رئيس الوزراء وستّة وزراء من حكومته، وعزلوهم عن التواصل مع العالم الخارجي. كما استخدموا العنف المفرط في قمع الاحتجاجات التي انطلقت في اللحظة نفسها للإعلان عن الانقلاب ولا تزال مستمرّة (عدد الشهداء المؤكّدين حتى 31 أغسطس/آب 2022 بلغ 117شهيداً، وتجاوز عدد الجرحى الآلاف وتم اعتقال المئات تعسّفياً).

وخلال الأشهر التي تلت، وبسبب الضغط الداخلي والخارجي، عقد قائد الانقلاب ورئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان اتفاقاً مع رئيس وزراء الحكومة الانتقالية عبد الله حمدوك وطلب إليه تشكيل حكومة جديدة، الأمر الذي فشل. فقد رفضت المعارضة الشعبية والسياسية التفاوض مع العسكريين وطالبتهم بالعودة فوراً الى الثكنات واستعادة المسار السياسي الدستوري بقيادة مدنية صريحة، كما أفشلت محاولة الانقلابيين التفاهم مع رئيس الحكومة المعزول (حمدوك) للخروج من المأزق.

يتميّز المشهد السوداني الراهن بثلاث سمات رئيسية:

أوّلاً، استمرار محاولات قادة الانقلاب في **سعيهم لتشكيل حكومة**، والدعوة لـ"حوار وطني" بدعمٍ خجول من بعض القوى الخارجية والدولية، والعمل لبناء تحالفاتٍ داخلية مؤيّدة لهذا الحوار بما في ذلك تحفيز ودعم الانشقاق داخل قوى الحرّية والتغيير السودانية (قوى الحرّية والتغيير - المجلس المركزي)، وبعض الفصائل المسلّحة؛

ثانياً، تصاعد وتيرة ما يُسمّى بالعنف القَبَلي، وتنشيط السلطات للنزعات الإثنية، أو التغاضي عنها، أو التخلُّف عن التدخّل السريع والفعّال لوقفها (النزاع في بلدة "كرينك" في دارفور- الذي أسفر عن مقتل حوالي 200 شخص وإصابة 130 بجراحٍ بليغة، كما تمّ التبليغ عن حالات اغتصاب، ونزوح عشرات الآلاف؛ وفي منطقة النيل الأزرق، في يوليو/تموز، حيث بلغ عدد الضحايا 105 قتلى و291 جريحاً).

حصول تطوّرٍ في هياكل قيادة الحراك الاحتجاجي وتبدّلٍ في أدوار الأطراف فيها، حيث **تصدّرت لجان المقاومة المشهد السياسي والمدني**، وكان لها الدور الحاسم في تنظيم وقيادة الاحتجاجات، على ما سيُعرض لاحقاً.

حرّية التعبير والتجمع

سبقت الإشارة الى لجوء سلطة الانقلاب الى العنف المفرط في التصدّي للتحركات الشعبية من مواكب وتظاهرات واعتصامات، مستخدمةً الغاز والرصاص المطاطي والحيّ، والدهس بالمركبات العسكرية، وطالت انتهاكاتها المستشفيات والجرحى فيها. كما قامت بقطع شبكة الإنترنت عن البلاد (كل شركات الاتّصال) في أيام المواكب الاحتجاجية الكبيرة، وذلك للحدّ من قدرة المنظّمين على التواصل والتوثيق الحيّ.

من ناحية أخرى توقّف صدور النسخ الورقية من صحيفة الديمقراطي وصحيفة الحداثة، وتمّ ايقاف بث إذاعات الموجات القصيرة إذاعة هلا 96، وإذاعة مونت كارلو الدولية وإذاعة بي بي سي ثم عادت الى العمل بعد أسبوعين. كما تمّ إغلاق مكتب الجزيرة.

في المقابل، تمّ في شهر مايو/أيار 2022 إصدار مرسوم برفع حالة الطوارئ في البلاد، وأُطلق سراح 63 موقوفاً ومعتقلاً (وهو عددٌ محدودٌ جدّاً) وذلك بسبب تعرّض النظام الانقلابي لضغوطٍ مؤقّتة جعلته يقدم على هذه الخطوة الجزئية دون أن يؤثّر ذلك على مسار انتهاك الحقوق واستخدام العنف بعد المرسوم.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

التركيز على التطوّرات السياسية لا يلغي أهمّية البعد الاقتصادي-الاجتماعي، لا سيّما أن هذا الوضع تأثّر بدوره بالانقلاب الذي تسبب باضطراب علاقات السودان الدولية، وتوقّفِ بعض المساعدات وتحفّظِ عددٍ من الدول على دعم السودان الذي عانى أصلاً من عقوباتٍ اقتصادية امتدّت عقوداً. ويزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي غياب الشفافية في ما يتعلّق بالوضع الاقتصادي والمالي.

من جهةٍ أخرى، أدّى الإغلاق المُزمن لميناء بورتسودان إلى شللٍ كبير في عدّة قطاعات، وضمورٍ في الواردات، الأمر الذي أدّى بدوره إلى مستوى من الركود التجاري. ومع غياب الاستقرار السياسي تراجعت مشاريعٌ استثمارية، كما تراجعت مشاريعٌ تنموّية تمّ طرحها في الفترة الانتقالية لتوقّفِ التمويل الدولي.

الجدير بالذكر كذلك أن شهر أغسطس/آب 2022 شهد سيولاً وفيضانات، كالعادة، وسط ضعف استجابة السلطات لإنقاذ الموقف، في وقتٍ كانت القيود على المجتمع المدني تحدّ من استجابة هذا الأخير أيضاً على النحو المُمكن.

انعكست هذه الأوضاع في صورة تدهورٍ عام في مستوى معيشة أغلبية المواطنين، وفي القلق الواسع الملموس في الحياة العامة بخصوص المستقبل المنظور من حيث تكاليف مُتطلّبات الحياة الأساسية وتوفّرها.

لجان المقاومة تتصدّر المشهد المعارض

تميّز الحراك السوداني في بدايته (2019) بدورٍ هامٍ لتجمّع المهنيّين، وتحالفه مع الأحزاب السياسية المؤتلِفة في قوى الحرّية والتغيير، ومع ائتلافات منظّمات المجتمع المدني، بالإضافة الى لجان المقاومة التي كان لها دورٌ قاعدي كبير.

غير أن تطوّر المواقف والممارسات خلال الطَور الأوّل من المرحلة الانتقالية بين 2019 و2021 (الانقلاب العسكري الثاني على الاتّفاق الانتقالي)، أنتجَ تبدلات في المواقف برزت نتائجها بقوّة بعد الانقلاب:

خلافاتٌ في وجهات النظر بين الأحزاب داخل قوى الحرّية والتغيير، وصولاً الى انشقاق مجموعة "المجلس المركزي" التي تؤيّد الحوار والاتفاق مع قيادة الانقلاب؛

انسحاب ائتلاف المجتمع المدني في قوى الحرّية والتغيير في ضوء تبايُن المواقف والحرص على استقلاليّة قراره؛

تراجعٌ في دور تجمُّع المهنيّين ودور النقابات بشكلٍ عام.

مقابل هذه التطوّرات تنامى دورُ لجان المقاومة وتزايد عددُها، وانتقلت فعاليتها من التأثير القاعدي حصراً، ليكون لها دورٌ قيادي على الأرض وعلى المستوى الوطني، وكانت أوّلَ من استجاب للانقلاب بالدعوة للنزول الى الشارع في اللحظة نفسها للإعلان عنه، وفي فرض سقفٍ سياسي مرتفع للمطالب الشعبية والسياسية ساهم في إحباط محاولات التسوية وتوفير غطاءٍ شرعي من أيّ نوعٍ للانقلابيين.

من هي لجان المقاومة؟

لجان المقاومة السودانية هي شكلٌ من أشكال الحشد والتنظيم التي نمت مؤخّراً في المجتمع السوداني كقناةٍ للتعبير والفعل المعارض للسلطة المركزية وعسفِها. تشكّلت لجان المقاومة وفق المناطق السكنية (الأحياء والمحلّيات) وتطوّر نشاطها من فكرة المحاولات المَطلبية والخدمية للمجموعات السكّانية إلى المستوى السياسي. تشملُ هذه اللجان كلّ مدن وقرى ومناطق السودان، ويبلغ عددها حسب بعض التقديرات حوالي 5000 لجنة (وربما تضاعف العدد الآن حيث إن لجاناً جديدة تتشكّل باستمرار). وليس من اتفاق كامل على سردية نشأة وتطوّر لجان المقاومة، ولا على وصف طبيعتها. وقد رأت مجموعة من الباحثين السودانيين فيها تعبيراً عن حركةٍ شعبية، ذات طابع اجتماعي/سياسي (socio-political)، لم تجد لها مواعين قابلة لاستيعابها في المشهد السوداني المألوف، وقارنت بينها وبين تجارب أخرى من إفريقيا وأميركا اللاتينية في إنشاء تنظيمات مجتمعية ديمقراطية شعبية جديدة.

من وجهة نظر التقرير، تُعتبر **لجان المقاومة شكلاً شعبياً قاعدياً لانتظام وفعالية المجتمع المدني يقوم بدورٍ سياسي في مواجهة سلطة متعسّفة، وفي مواجهة انقلاب على مسارٍ انتقالي** يُفترض أن يؤدّي الى تحوّل ديمقراطي وترسيخ الممارسات الدستورية والالتزام بمنظومة الحقوق. أي أنها من مكوّنات المجتمع المدني بمعناه الواسع، الذي تعتمده المنظّمات الحقوقية - التنموية، ومن ضمنها شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية.

الدور السياسي للجان المقاومة

بعد الانقلاب العسكري صعّدت لجان المقاومة عملها المعارض، والتفّ حولَها الحراك المعارض للانقلاب في معظم المدن والأقاليم السودانية. وتطوّرت لجان المقاومة في فِعلها السياسي بحيث اتّجهت نحو تنظيم نفسها في تجمّعات على مستويات الأحياء المتجاورة، ثم المحلّيات، ثم المدن، ثم الولايات. كما عملت هذه اللجان على وضع مواثيق وإعلانات سياسية، بصورةٍ جماعية، تكون بمثابة التزامٍ سياسي أثناء مقاومة الانقلاب وحول إجراءات مرحلة ما بعد إسقاط الانقلاب. لذلك وأكثر، تُعدّ لجان المقاومة الظاهرة الجديدة الخلّاقة والغالبة في الفضاء المدني والسياسي السوداني حالياً.

في الأشهر الأولى من 2022 تبلوَر ميثاقان مهمّان من لجان المقاومة: الميثاق الثوري لسلطة الشعب وميثاق تأسيس سلطة الشعب. الأول قامت بصياغته ومراجعته، ثمّ التوقيع عليه، لجان مقاومة من 15 ولاية، بينما صاغت الثاني وتبنّته معظم تنسيقيات لجان المقاومة بولاية الخرطوم. كلا الميثاقين يطرح تصوّراً لهياكل الفترة الانتقالية بعد السقوط المتوقّع للحكم الانقلابي، وكلاهما يُبرز موقفاً عاماً من قضايا بناء الدولة في السودان (مثل: الديمقراطية، الحكم المحلّي، العدالة الاجتماعية، السلام، مكافحة الفساد، إلخ). وفي الأيام الأخيرة من يونيو/حزيران 2022، أعلنت لجان المقاومة في كافّة أنحاء البلاد عن مساعيها لدمج الميثاقين في ميثاقٍ واحد، أو قائمة مبادئ واحدة، لتنضوي تحتَها جميع لجان المقاومة في السودان. كذلك بدأت علاقات التضامن والتآزر تظهر بين لجان المقاومة وأشكال العمل الجماعي المدني والأهلي الأخرى.

تطوّرات الحراك النقابي السوداني

كان **تجمُّع المهنيّين السودانيين** هو الجسم صاحب الصيت الأعلى بخصوص التنسيق والتأثير في التصعيدات الجماهيرية الاحتجاجية عام 2019، ولذلك جذورٌ تاريخية باعتبار الحركة النقابية السودانية من أقدمها في المنطقة، وأكثر التنظيمات ذات الهياكل الحداثية.

تشكّلت هذه الأطُر النقابية البديلة دون اعتراف رسمي من السلطة، إلّا أن موقفها المتقدّم والمؤيّد للحراك الشعبي في 2018-2019، جعلها موضع ثقة ما أهّلها للقيام بدورٍ قيادي في تنظيم وتنسيق التحرّكات الاحتجاجية. وما يجدر لفت النظر اليه أن الدور الغالب كان للنقابات المهنية من أطباء، ومهندسين، وأساتذة جامعيين وصحفيين وفنانين...إلخ، في حين كان دور النقابات العُمّالية حاضراً ولكن أقلُّ بروزاً من دور النقابات المهنية.

وكما سبقت الإشارة الى ذلك، حصل خفوتٌ نسبي في الدور القيادي لتجمُّع المهنيّين السودانيين مقارنةً ببروز دور لجان المقاومة، لا سيّما بعد الانقلاب. وقد واجهت النقابات عموماً تضييقاً قانونياً وحملةً مضادّة من قبل السلطة لنزع الشرعية عنها وتقييد حركتها. وتستعيد النقابات دورها وفعّاليتها بشكلٍ متدرج، بما في ذلك النقابات العُمّالية.

منظّمات المجتمع المدني وعلاقات السلطة

كان المَعلمُ العام لمنظّمات وشبكات المجتمع المدني هو القطيعة العامّة مع سلطة الانقلاب. وبعد أن شهد المجتمع المدني انفراجاً نسبياً في الفترة الانتقالية 2019-2021، أدى الانقلاب إلى عرقلة أعمال وتقييد أو إلغاء أنشطة لعددٍ من منظّمات المجتمع المدني، كما تسبب الانقلاب أيضاً بإيقاف أو تعليق جزءٍ كبير من تمويلات المنظّمات من الجهات الدولية.

وفي ما يخصُّ العملية السياسية نفسها وموقف مكوّنات المجتمع المدني من السلطة والمشاركة فيها، لم يكن المسار بسيطاً ولا المواقف متطابقة. ففي المرحلة الانتقالية بين سقوط نظام الإنقاذ عام 2019 والانقلاب عام 2021، كان تحالف "تجمُّع القوى المدنية" أحدَ مكوّنات التحالف المدني السياسي الذي كان يقود الاحتجاجات الشعبية، كما كان مشاركاً في الحكومة بوزير يمثّله مباشرةً. فالمَيل الغالب داخل قوى المعارضة لنظام الإنقاذ كان أكثر تفاؤلاً بالمسار الانتقالي، وبالتالي كان ميّالاً للمشاركة. وقد تغيّر الأمر بالنسبة لتجمُّع القوى المدنية التي انسحبت في نهاية شهر يناير/كانون الثاني 2022 بشكلٍ رسمي من تحالف قوى الحرّية والتغيير، وقد تراوح تقييم تجربة مشاركة القوى المدنية في السلطة الانتقالية بين التقييم السَلبي حيث إن المشاركة أضعفت دورها في العمل على توسيع الفضاء المدني في أثناء الحكم المدني، ما أضعف دوره في مناهضة الانقلاب لاحقاً، وبين من يرى أنها كانت تجربة بارزة ومفيدة رغم تحدّياتها. ويحتاج المجتمع المدني السوداني الى تقييم ومراجعة تلك التجربة، بصورةٍ جماعية، فالتقاطع بين السلطة السياسية ومنظّمات المجتمع المدني لديه تبعاتٌ متعدّدة تحتاج الى ذلك.

إضافةً الى هذه النقطة الهامّة، تميّز موقف المجتمع المدني منذ 2019 بكونه أكثر جذريةً في معارضة السلطة والانقلاب، وأقلّ ميلاً الى الدخول في تسويات مع العسكريين من المكوّن السياسي. فقوى الحرّية والتغيير انقسمت إزاء التعامل مع الانقلاب، وهناك أطراف منها تريد التسوية معه، وكذلك فعل عددٌ من الأطراف المسلّحة في أقاليم السودان المختلفة والتي أسرعت للدخول في تسويات ومحاصصة مع قادة الانقلاب العسكري، تحت مسمّى السلام. وهذه أيضاً نقطة تستدعي التأمل.

خُلاصة عن حالة الفضاء المدني في السودان

يمكن تلخيص حالة الفضاء المدني في السودان بالنقاط التالية:

1. الضغط الذي يتعرّض له المجتمع المدني والسياسي في السودان مصدره الأوّل هو السلطة العسكرية الانقلابية التي تُمارس ضغطها بالدرجة الأولى من خلال استخدام العنف الشديد في قمع الاحتجاجات، ومن خلال تسعير النزاعات القَبلية أو غضّ النظر عنها بما هو وسيلة ضغط على المجتمع وعلى الأطراف المعارضة للسلطة.

2. لا يزال السودان حالياً في صُلب مرحلة تحوّل سياسي لم تصل الى نقطة توازن يتمتّع بالحدّ الأدنى من الاستقرار النسبي. فالصراع لا يزال مفتوحاً مع سلطات الانقلاب العسكري منذ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ولم يُحسم بعد.

3. يركّز المجتمع المدني ومعه القوى السياسية بالدرجة الأولى على المسار السياسي المتمثّل في التعامل مع الانقلاب، وإذ تُظهر بعض القوى السياسية والمسلّحة ميلاً للدخول في تسوية مع قادة الانقلاب، فإن الموقف الغالب في أوساط المجتمع المدني (نقابات، وجمعيات ومنظّمات مدنية، والحركة النسَوية، ولجان المقاومة) هو الدعوة الى سلطةٍ مدنيةٍ كاملة وإسقاط الانقلاب.

4. يشير تصدُّر لجان المقاومة للمشهد السياسي، وطبيعة التطوّر في عملها وخطابها، الى اقتناعها والمجتمع المدني بأن دورهم الأساسيّ هو دور سياسي من موقعٍ مدني، مع اكتساب المدنيّ هنا معنَيين متلازمين، الأوّل هو العمل من أجل حكومةٍ وسلطةٍ مدنية (غير عسكرية) تُعيد الجيش الى الثكنات؛ والثاني هو المدني المرتبط بفكرة المواطنة والديمقراطية والحداثة.

5. هامش العمل وأدواته وأطرافه في السودان أوسع ممّا هو في تونس (مقاومة الحكم الفردي كمهمّة أولى بشكلٍ طاغ)، وممّا هو عليه الأمر في مصر (السلطة العسكرية في مصر مستقرّة الى حدٍّ كبير). ففي السودان لا يزال المجتمع المدني من لجان مقاومة ونقابات وحركةٍ نسَوية وأحزابٍ سياسية في موقع المبادرة في الشارع.

6. لا تتمتّع سلطة الانقلاب بتأييدٍ دوليّ صريحٍ وعلَني، وتواجه بعض الصعوبات في العلاقة مع بعض الدول والمانحين في حين أن دعم بعض الدول العربية للنظام أكثر صراحةً ومباشرةً. إلّا أن السلطة لا تزال تحتفظ بخطوط التواصل والدعم (بما في ذلك غير المُعلن عنه) من خلال عدم جذريّة بعض المواقف، ومن خلال مبادرات حوارية ومصالحة (بما في ذلك ما تقوم به الأمم المتّحدة أحياناً) تحت شعار الحفاظ على السلم، ما من شأنه إعطاء مشروعية للانقلاب وإطالة عمره، وتميّع المطالبة بالانتقال الحاسم الى الدولة المدنية على النحو الذي نصّ عليه أصلاً اتفاق السلطة الانتقالية عام 2019.

خُلاصات عامة عن الفضاء المدني في البلدان العربية

تلخيص وضعية البلدان الستّة

دراسات الحالة الستّ التي عبرت عنها التقارير الوطنية (البحرين، مصر، تونس، العراق، فلسطين، السودان) متّسقةٌ مع التوجّه الذي تضمّنه التحليل العام عن أوضاع الفضاء المدني في البلدان العربية، الذي شملته الفقرات العامة الأولى من هذا التقرير. غير أن وضعية البلدان الستّة لا تختزل كل خصائص الفضاء المدني وظروف عمل المجتمع المدني في البلدان العربية الـ 22 كلّها.

تنتمي الدول الستُّ الى أحد النموذجين اللذين سبقت الإشارة اليهما، أي النموذج الذي يكون فيه مصدر الضغط الأساسي على الفضاء المدني صادراً عن الدولة وأجهزتها، والنموذج الذي تكون فيه أطرافٌ مجتمعية أو أهلية خارجَ الدولة طرفاً أكثر أهمّيةً أو مساوياً للدولة في تسلّطه على المجتمع المدني. ومن بين الدول الستّ، فإن البحرين تمثّل الحالة الأكثر تطرّفاً من انفراد الدولة ومؤسّساتها في تقييد المجتمع المدني مع دورٍ هامشي للفاعلين غير الدولتيين؛ في حين يشكّل العراق الحالة النقيضة حيث تأثير الفاعلين غير الدولتيين هو الأقوى بين الدول الستّ وهو أشدُّ تقييداً من الحكومة العراقية. وبين هذين الحدّين، تندرج حالات الدول الأربع الأخرى.

لتسهيل المقارنة بين الدول الستّ، يستخدم الجدول المُقارن التالي الألوان لوصف مستوى التقييد أو التأثير السلبي على الفضاء المدني من المصادر الأربعة التي سبق التعرّف اليها: السلطة/الحكومة، الفاعلون غير الدولتيين، المانحون، القصور في القدرات الذاتية لدى المجتمع المدني. ودلالات الألوان هي النحو التالي:

- اللّون الأحمر يشير الى ممارسة القمع والتشدّد بدرجةٍ متقدّمة من قبل الطرف المعني؛
- اللّون البرتقالي يشير الى ممارسة القمع والتشدّد بدرجةٍ أقلّ حدّة من اللون الأحمر؛
- اللّون الأصفر يشير الى ضعف التأثير السلبي على الفضاء المدني، أو الى ارتباك أو تعدّد في التوجّهات والتأثير؛
- اللّون الأزرق يشير الى ممارسة وسطية يغلب عليها طابعٌ إيجابي إزاء المجتمع المدني؛
- اللّون الأخضر يشير الى ممارسة ووضعية إيجابية إزاء المجتمع المدني.

يلخّص الجدول التالي **بشكلٍ تقريبي** خلاصة الوضع في البلدان الستّة، مع التذكير بأن هذا التقييم - الوصف محدّدٌ بالممارسة الخاصة بتقييد الفضاء المدني وحرّية عمل المجتمع المدني، ولا يتجاوزه.

جدول مُقارن بوصف ممارسات الأطراف بالنسبة الى تقييد أو توسيع الفضاء المدني

الطرف / الدولة	السلطة/الحكومة	فاعلون غير دولتيين	مانحون ومؤسّسات دولية	القدرات الذاتيّة للمنظّمات
البحرين				
مصر				
تونس				
العراق				
فلسطين				
السودان				

يُستخلص من هذا الجدول أن الحكومات في الدول الستّ تعتمد سياسات وممارسات تقييدية للفضاء المدني. أمّا دور الفاعلين غير الدولتيين فهو يبلغ أقصاه في حالة العراق، ويغلب عليه الموقف السلبي إزاء المجتمع المدني في كلٍّ من مصر وفلسطين، والإيجابي في كلٍّ من تونس والسودان (حيث هناك صراع مفتوح لا يزال قائماً). وحالة البحرين (اللّون الأصفر) تشير الى محدودية دور الفاعلين غير الحكوميين في تقييد الفضاء المدني حيث تكاد الدولة تنفرد بذلك من خلال أدواتها الخاصة. المانحون والمنظّمات الدولية، يغلب على موقفهم الطابع السلبيّ في كلّ من البحرين (اهتمامٌ محدودٌ جداً من قبل منظّمات محدّدة بالتضامن مع المجتمع المدني) وفلسطين (الضغط الكبير في التمويل والمشروطية السياسية بما يؤثّر على فاعلية المجتمع المدني)، في حين هو متربّط ومتعدّدُ التوجّهات في مصر وفلسطين والسودان. وأخيراً فإن قدرات منظّمات المجتمع المدني وخبرتها وتجاربها التاريخية والراهنة هي بشكلٍ عام جيدة في خمس دول من أصل ستّة، ما عدا العراق حيث المناخُ أيضاً إيجابيٌ لكن بنسبة أقلّ نظراً لحداثة التجارب المدنية في العراق والدور السلبي عموماً للمانحين عليه.

والدول العربية الأخرى

لا ينطبق هذا الوصف بشكلٍ كامل على مجمل الدول العربية حيث إن البلدان الأخرى لديها خصائص وتجارب متمايزة تتضمّن عناصرَ جديدةً مقارنةً بالدول الستّ المشمولة بالتقارير الوطنية. وقد سبق لتقارير السنوات السابقة عن الفضاء المدني أن تناولت بعضها تباعاً. وبشكلٍ عام يمكن الإشارة الى النقاط التالية:

- السلطة/الحكومة/الدولة بشكلٍ عام في كلّ الدول العربية تميل الى تقييد المجتمع المدني. الاختلاف هنا هو في الدرجة لا في جوهر الموقف والممارسة. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون الدولة ضعيفة تاريخياً وغير تدخّلية مما وفّر هامشاً أوسع من حرّية الفضاء المدني (مثلاً لبنان) أو أنها أكثر استقراراً وأكثر تأثّراً وحاجة الى التفاعل الإيجابي مع مفاهيم الشراكة والتعاون مع المجتمع المدني انسجاماً أو مسايرةً للتوجهات العالمية (المغرب مثلاً، والأردن نسبياً). في حين أن بعض البلدان الأخرى مستمرّة في اعتماد نُظم حكمٍ قريبة من النموذج التوتاليتاري (الجزائر مثلاً، أو سوريا)، وأخرى تعيش حالة حربٍ أو نزاعٍ شامل يجعل الوضع شديد الارتباك (اليمن، سوريا، ليبيا، الصومال...). من جهةٍ أخرى، ثمّة ثغرةٌ معرفية في دراسة وضع الفضاء المدني في دول الخليج العربي، المتنوّعة بدورها، وهي ثغرةٌ معرفية لا بدّ من سدّها ووضع هذه الدول في صلب اهتمام شبكات المجتمع المدني الإقليمية.
- التوجّه العام لدى السلطات يميل الى المزيد من التقييد. بعضها مستمرٌّ في هذه السياسة منذ سنواتٍ طويلة، وبعض البلدان شهدت انفراجات خلال العشرية السابقة. لكن بشكلٍ عام، وإضافةً الى الارتدادات الواضحة في المسارات (كما في تونس أو مصر مثلاً)، ثمّة توجّهٌ مشترك للتضييق على الفضاء المدني بما في ذلك الفضاء الإلكتروني، وعلى حرّية عمل المنظّمات المدنية، توسّع مع جائحة كوفيد 19 التي وفّرت فرصةً للذهاب في هذا الاتجاه وتثبيته كممارسة مستقرّة بعد 2020.
- الفاعلون غير الدولتيين يتفاوت تأثيرهم حسب فاعلية الحكومة واحتكارها للعنف القانوني. مع ذلك يتداخل دورُ هؤلاء الفاعلين مع المجال الثقافي والإعلامي، حيث يتوسّع التوجّه نحو التسطيح والترفيه وتوسّع خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، واستخدام التشكّلات التقليدية والتأويلات الدينية المتشدّدة في محاصرة التحوّل نحو نظام يقوم على المواطنة وحقوق الإنسان و"الدولة

المدنية الديمقراطية الحديثة" التي كان بلوغُها هو غايةٌ مشتركة لكلّ ثورات الربيع العربي. وهذا تناقض جوهري وهيكلي بين توجّهات السلطات العربية وبين توجّه المجتمع المدني بمنظّماته وحركاته الاجتماعية والشعبية.

- تتراجع فاعلية المنظّمات الأممية (لاسيما الأمم المتّحدة) في كلّ مكان (بما في ذلك على المستوى العالمي) بحكم عاملَين: الأوّل هو تنامي دور المنظّمات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظّمات التجارة العالمية) والقوى الاقتصادية الكبرى (شركات عابرة للقوميّات أو دول واقتصادات كبرى والمانحون). أمّا العامل الثاني فهو التراجع في أداء المنظّمة الأممية وفقدان استقلاليتها إزاء القوى العظمى والمبالغة في مسايرة الحكومات الوطنية في البلدان العربية على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان، بذريعة الاستقرار وأولويات أخرى (هجرة، أزمات الاقتصاد العالمي، الإرهاب...إلخ). ومن نتائج ذلك إضعاف الأثر الإيجابي على الفضاء المدني، والسماح لبعض الأطراف الدولية الأكثر تطرّفاً بالإيغال في المشروطية السياسية والتحكّم بقرار منظّمات المجتمع المدني في خدمة أجنداتهم الخاصة.

عن المدني والسياسي مرّة أخرى

سبق لتقاريرَ سابقة أن تناولت مسألة العلاقة بين المدني والسياسي في البلدان العربية وأثر ذلك على الأدوار التقليدية والجديدة للمجتمع المدني ومنظّماته. وكان الاتّجاه العام لهذه التقارير يميل الى تأكيد هذا الترابط على المستوى النظري - المفهومي، وعلى المستوى العملي، لا سيّما بعد الربيع العربي الذي شكّل نوعاً من انتفاضات وثورات للمجتمع المدني (وإن من خارج الأُطر المُمأسسة للمجتمع المدني).

التطوّرات الأخيرة منذ جائحة كوفيد، التطوّرات الراهنة الأخرى، تعزّز القناعة بهذا الترابط الذي يكاد يتحوّل الى ترابطٍ عضوي ومشروطيةٍ ضرورية لعمل المجتمع المدني ودوره التغييري في المنطقة. **والحالات الوطنية الستّ التي سبق عرضُها في هذا التقرير تشير كلّها الى هذا الواقع، إذ أنه في كلّ بلد منها حالةً خاصة من الترابط بين المدني والسياسي بحيث يكاد يستحيل إغفالُ الحاجة الى دورٍ تحويلي للمجتمع المدني في البلدان العربيةً هو دورٌ سياسي حُكماً، دون أن يكون حزبياً ودون إدراجه حكماً في خانة العمل الحزبي الهادف للوصول الى السلطة.** هذه هي حالُ **تونس** حيث إن اتّحاد المجتمع المدني وتفاعله هو من المكوّنات السياسية من أجل العودة الى المسار الدستوري وإسقاط الحكم الفردي. والترابط يتّخذ شكلَ إسقاط الانقلاب العسكري في **السودان**، وتوسيع مجال الحرّية بشكلٍ جوهري في **مصر**، وفي **البحرين**. وهو معركةٌ ضدّ الاحتلال في **فلسطين** ومعركة ضدّ حكومتين في رام الله وغزّة تشتركان في تغييب المشاركة الشعبية في بناء الدولة الوطنية. أمّا في **العراق،** فالتلازم أكيدٌ أيضاً بين بناء الدولة وبين تغييرٍ جذري في نظام الحكم وفي الطبقة السياسية (الأمرُ نفسه في **لبنان**). وفي البلدان التي تعاني من حروب شاملة (**سوريا واليمن وليبيا**...) التلازم أيضاً شديد الوضوح، ويتعلق بوقف الحروب وترسيخ السلام وتحدّي مسارات المصالحة وإعادة الإعمار أيضاً في توجّهات لا تُعيد إنتاج الأزمات عينها.

خلال السنوات المُنقضية منذ 2011 حتى اليوم، كانت هناك حالاتٌ متنوّعة من هذا التلازم ومن تجارب العمل المدني السياسي والتحويلي، بعضُها اتّخذ شكل مشاركة في الانتخابات البرلمانية، وبعضها الآخر في الحكومة، وثالثٌ ورابعٌ في أشكالٍ من الممارسات والتجارب الأخرى التي لها طابعٌ سياسي وشعبي في الشارع أو العمل المؤسّسي النقابي وغير ذلك. وما من شكٍّ أن منظّمات المجتمع المدني التي تتبنّى المقاربة التنموية - الحقوقية والتحويلية، تحتاج الى **بلوَرة تصوّر نظريّ موضوعي لهذا التلازم،**

والى صياغة استراتيجيات ملاءمة للتصدّي للتحدّيات الكثيرة وتجاوزها بنجاح.

فكلّ المؤشّرات للسنوات القليلة القادمة ترجّح استمرار مسارات التقييد الحالية والتذرّع بالأزمات والحروب الجديدة من أجل الالتفاف على معالجة الأسباب الهيكلية لما يعاني العالم ومنطقتنا منه، ممّا يعني أن المجتمع المدني أمامَ سنواتٍ جديدة قادمة من الكفاح من أجل حرّيته وحقّه في تحويل مجتمعاتنا وصنع مستقبلٍ أفضل.

الهوامش

1 "عنبتاوي" هي دورة تدريبة ينظّمها سنوياً المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعض الشركاء الآخرين، ويشارك فيها نشطاء حقوق الإنسان ومشاركون من منظّمات المجتمع المدني في البلدان العربية. والتسمية هي تكريم لذكرى المناضل الفلسطيني الدكتور منذر عنبتاوي، أحد مؤسّسي المعهد. في عام 2202 نُظّمت في تونس الدورة 23، التي منها نقتبس نتائج الإجابات التي أدلى بها المشاركون في المرحلة التحضيرية. وكانت هذه الدورة من تنظيم المعهد العربي لحقوق الإنسان، بالشراكة مع شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية، الجمعية التونسية للصحّة الإنجابية، وأبعاد، وبسمة؛ بين 4 و2202/11/31.

2 المشاركة ليست متساوية بين الدول، ولا متناسبة مع عدد سكّانه. لذلك لا يُمكن التعاطي مع وجهات النظر التي أبداها المشاركون والمشاركات باعتبارها ممثلة إحصائياً للبلدان المشاركة، بقدر ما أنها تُعطي فكرة على درجةٍ عالية من الوضوح والمصداقية عن هوية الأطراف التي تقيّد الفضاء المدني والأساليب التي تعتمدها في ذلك. وسنلاحظ درجة مرتفعة من التشابه والمُشتركات بين الدول كافةً، كما سنلاحظ وجود بعض الأنماط التي تسمح لنا بتحديد نماذج نظرية تنطبق على مجموعة فرعية من البلدان. أما ورودها في هذا التقرير ففيه فائدة لجهة وضع التقارير الوطنية الستّة في سياقٍ عام على مستوى البلدان العربية بشكلٍ عام.

3 للإطلاع في هذا الصدد على الورقة الإقليمية حول الفضاء المدني في المنطقة العربية وأيضاً "مدخل النظري واشكاليات راهنة."

4 للإطلاع على التقرير الوطني حول البحرين لعام 2202.

5 للإطلاع على التقرير الوطني حول تونس لعام 2202 من إعداد صلاح الدين الجورشي.

6 للإطلاع على التقرير الوطني حول مصر لعام 2202.

7 للإطلاع على التقرير الوطني حول العراق لعام 2202 من إعداد وائل منذر البياتي.

8 للإطلاع على التقرير الوطني حول فلسطين لعام 2202 من إعداد بكر التركماني ومحمود حمادة.

9 للإطلاع على التقرير الوطني حول السودان لعام 2202 من إعداد قصي همرور وإحسان بابكر.